



دراسة واختبار أثر إفصاح الشركات عبر الانترنت على عدم تماثل

المعلومات في سوق الأوراق المالية السعودي

إعداد

د. السيد محمود السيد الحناوي

أستاذ المحاسبة المشارك

كلية الأعمال، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

eelhennawy@kku.edu.sa

أستاذ المحاسبة المساعد، كلية التجارة، جامعة دمنهور

eelhennawy3953@com.dmu.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السادس - العدد الأول - الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الحناوي، السيد محمود السيد (٢٠٢٥). دراسة واختبار أثر إفصاح الشركات عبر الانترنت على

عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية السعودي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث

المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٦ (١) ج ٢، ١١٤٣-١١٩٣.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

دراسة واختبار أثر إفصاح الشركات عبر الإنترنت على عدم تماثل

المعلومات في سوق الأوراق المالية السعودي

د. السيد محمود السيد الحناوي

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي خلال عام ٢٠٢٤. وقد تم قياس مستوى الإفصاح عبر الإنترنت من خلال بناء مؤشر للإفصاح عبر الإنترنت والذي يتضمن (٧٣) بنداً أو عنصراً. ومن خلال تحليل المحتوى للمواقع الإلكترونية لعينة الشركات وباستخدام dichotomous procedure تم إعطاء الدرجة واحد إذا أفصحت الشركة عن العنصر وتأخذ الدرجة صفر إذا لم تفصح عن العنصر. كما اعتمدت الدراسة الحالية لقياس مستوى عدم تماثل المعلومات على مدى السعر النسبي (bid-ask spread). وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت وعدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية السعودي، وهو ما يؤيد صحة فرض الدراسة مما يعني أنه كلما زاد مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت ينخفض مستوى عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية. كما أوضحت النتائج أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم الشركة ومستوى عدم تماثل المعلومات مما يعني أن الشركات الأكبر حجماً تميل إلى أن يكون لديها مدى سعر نسبي أكبر، وقد يعكس ذلك تأثير السيولة العالية في الشركات الكبيرة على هيكل السوق. كما أوضحت النتائج أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين كل من عمر الشركة وتحققها أرباح ومستوى عدم تماثل المعلومات. وأخيراً أوضحت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين كل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية ومستوى عدم تماثل المعلومات مما يشير إلى أن تأثير العائد على الأصول وحقوق الملكية على مدى السعر النسبي أقل وضوحاً مقارنة بباقي المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت، وعدم تماثل المعلومات، وسوق الأوراق المالية السعودي.

١ - مقدمة البحث:

في عصر المعلومات الرقمية، أصبح الإنترنت وسيلة رئيسية لنقل المعلومات وتوسيع نطاق التواصل بين الشركات وأصحاب المصلحة. حيث يساعد الإنترنت في تعزيز الشفافية وزيادة سرعة الوصول إلى البيانات، مما يسهم في تقليل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة. ومع الانتشار السريع لاستخدام الإنترنت في الإفصاح المحاسبي، أصبحت الشركات تعتمد عليه كوسيلة فعّالة لتعزيز التفاعل مع المساهمين وجذب المستثمرين المحتملين. ومع ذلك، تظل هناك تحديات مرتبطة بغياب معايير واضحة تنظم ممارسات الإفصاح عبر الإنترنت، مما يؤدي إلى تباين في جودة وشمولية المعلومات التي تقدمها الشركات (Jones & Xiao, 2003; Gallhofer & Haslam, 2006).

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولاً ملحوظاً نحو استخدام الإنترنت لأغراض التقارير المالية، حيث أصبحت الشركات تستخدم الإنترنت بشكل متزايد للإفصاح عن تقاريرها المالية. ويعكس هذا الاتجاه استجابةً للفرص الواسعة التي يوفرها الإنترنت بالإضافة إلى الطلب المتزايد من المستثمرين للحصول على معلومات دقيقة عبر الإنترنت (Gallhofer & Haslam, 2006). وفي هذا السياق، أصبح إفصاح الشركات عبر الإنترنت ممارسة متزايدة الانتشار بين الشركات المدرجة في الأسواق المالية. وكما أشار Jones & Xiao (2003) فإن الإنترنت يوفر بيئة ديناميكية تعزز استمرارية التواصل بين الشركات والمساهمين الحاليين والمحتملين. وتعد التقارير السنوية وسيلة أساسية للتواصل بين الشركات وأصحاب المصالح، حيث تزود المستثمرين الحاليين والمحتملين بمعلومات تدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. ولضمان فعالية هذه المعلومات، يجب أن تتسم التقارير بجودة عالية تشمل الملاءمة، التمثيل الصادق، وإمكانية المقارنة والفهم والتوقيت المناسب. ومع التغييرات السريعة في بيئة الأعمال، أصبحت التقارير الورقية التقليدية غير كافية لتلبية احتياجات المستثمرين، خاصة في ظل الحاجة إلى المعلومات الفورية بسبب التحديات الجغرافية والزمنية (Hassan et al., 2022).

ومع توجه المملكة العربية السعودية نحو رؤية ٢٠٣٠ والتحول الرقمي المتسارع، أصبح الإفصاح الإلكتروني أداة هامة لتعزيز الشفافية والكفاءة في نشر المعلومات، حيث توفر هذه التقارير الرقمية للشركات فرصة لتوسيع نطاق الإفصاح، وتقليل التكاليف، وتحسين التواصل مع أصحاب المصالح، كما يدعم الإفصاح الرقمي الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التكامل مع الأسواق العالمية (Momany et al., 2014; Omran & Ramdhony, 2016).

وُتعتبر ظاهرة عدم تماثل المعلومات مشكلة تعاني منها معظم الأسواق المالية وذلك بسبب المعلومات الداخلية والتداول الداخلي، حيث يؤدي وجود تلك الظاهرة إلى تأثيرات سلبية سواء على حجم التداول أو السيولة أو تكلفة رأس المال (السيد، ٢٠٠٥). كما أن تأثير تلك الظاهرة وما يترتب عليها من تقلبات حادة في أسعار الأوراق المالية يكون أكثر قسوة على صغار المستثمرين وهم الجانب الأكبر من المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وهؤلاء هم أقل المتعاملين استعداداً لتحمل ما يترتب على تغييرات أسعار الأوراق المالية من خسائر، كما أن آثار تقلب أسعار الأسهم على هؤلاء المستثمرين تكون مدمرة نظراً لأنهم غالباً ما يضاربون بكل ثرواتهم (Lopes & de Alencar, 2010). وتتأثر ظاهرة عدم تماثل المعلومات بمستوى الإفصاح المحاسبي، حيث يرى اسماعيل (٢٠١٧) أن التوسع في الإفصاح يعتبر من أكثر الوسائل تأثيراً على ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

وخلال السنوات الأخيرة كان لعدم كفاية الإفصاح والشفافية في الأسواق المالية الدور الأهم في زيادة حالات الانهيار للعديد من الشركات العالمية. ولهذا أولت الجهات المُشرفة على الأسواق المالية وكذا الجهات المهتمة بتفعيل ممارسات حوكمة الشركات اهتماماً بالبحث عن الوسائل الملائمة لتحسين الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات وذلك لتطوير وتنمية الأسواق المالية (Mensah, 2011). وفي هذا السياق، يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت يحقق فوائد كبيرة للمستثمرين وأصحاب المصالح، حيث يوفر وصولاً سريعاً إلى المعلومات الفورية، ويسهل معالجتها، كما يتيح الحصول على مجموعة متنوعة من المعلومات المالية وغير المالية، الكمية والنوعية، بمت يسهم في تقليل فجوة المعلومات، وخفض مستوى عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية (Gajewski & Li, 2015). ومن منظور نظرية الوكالة، والتي تفترض وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية للشركة والأطراف الخارجية، وما ينجم عن ذلك من مشكلات مثل الاختيار المعاكس (adverse selection) والتدخل الأخلاقي (moral hazard) يساعد الإفصاح الاختياري عبر الإنترنت في تخفيف هذه المشكلات. إذ يؤدي هذا الإفصاح إلى تقليل عدم تماثل المعلومات، مما يقلل ضمناً من مخاطر نقص المعلومات. كذلك من منظور نظرية الإشارة، يُعد الإفصاح عبر الإنترنت بمثابة إشارة إلى أن الشركة تستخدم أحدث التقنيات التكنولوجية في مجال الاتصالات. يعزز ذلك شفافية الشركة، يحسن توقيت الإفصاح، ويساهم في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات، مما يعكس صورة إيجابية للمستثمرين وأصحاب المصالح عن الشركة (Hassan et al., 2022).

وعلى مستوى البيئة السعودية فهناك اهتمام كبير بأهمية توفير المعلومات التي تلبى احتياجات مستخدمي التقارير المالية في الوقت المناسب، فقد أصدرت هيئة سوق المال السعودي لائحة حوكمة الشركات بموجب القرار رقم (٨-١٦-٢٠١٧) بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٣، التي أكدت على أهمية تعزيز الإفصاح المحاسبي حيث أشارت في المادة التاسعة والثمانون في البند رقم (٢) إلى أنه يجب أن يكون الإفصاح للمساهمين والمستثمرين من دون تمييز، وبشكل واضح وصحيح وغير مضلل، وفي الوقت المناسب وعلى نحو منتظم ودقيق، وذلك لتمكين المستثمرين وأصحاب المصالح من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه". كما أشارت في البند رقم (٣) إلى ضرورة أن يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة جميع المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، وأي بيانات أو معلومات أخرى تنشر من خلال وسائل الإفصاح الأخرى". وفي ضوء ذلك تهتم الدراسة الحالية بتحليل الإفصاح عبر الإنترنت للشركات السعودية ونتائج ذلك الإفصاح فيما يتعلق بعدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.

٢ - مشكلة البحث:

تُعد مشكلة عدم تماثل المعلومات من التحديات الرئيسية التي تواجه الأسواق المالية، بما في ذلك السوق المالية السعودية. إذ تنشأ هذه المشكلة نتيجة الفجوة بين المعلومات المتاحة للأطراف الداخلية في الشركات وتلك المتوفرة للمستثمرين وأصحاب المصالح، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على حجم التداول، والسيولة، وتكلفة رأس المال. ويلعب الإفصاح المحاسبي دوراً محورياً في تقليل ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث يشير إسماعيل (٢٠١٧) إلى أن التوسع في الإفصاح يُعد أحد أهم الأدوات للتخفيف من آثار هذه الظاهرة. كما أن نقص الإفصاح والشفافية كان من بين الأسباب الرئيسية وراء حالات الانهيار التي شهدتها العديد من الشركات العالمية الكبرى مثل "Enron" و"WorldCom" (محمد، ٢٠١٠).

ولهذا السبب، تسعى الهيئات التنظيمية والمهنية لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي وتطوير ممارساته، بما يسهم في تعزيز الشفافية وتقليل فجوة المعلومات بين الأطراف المختلفة (سعودي، ٢٠١٧). ومع التطور التكنولوجي السريع، أصبح الإفصاح الإلكتروني وسيلة مبتكرة وفعالة للشركات لنشر معلوماتها المالية وغير المالية. وفي هذا الصدد أظهرت الدراسات أن الإفصاح عبر الإنترنت يعزز الشفافية، ويقلل من تكاليف النشر، ويُتيح وصولاً أوسع للمعلومات (السلي، ٢٠١١). ورغم ذلك، تواجه الشركات السعودية تحديات مثل غياب لوائح موحدة تنظم ممارسات الإفصاح الإلكتروني، مما يؤدي إلى تباين في مستوى الإفصاح بين الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (Hussein & Nounou, 2021).

ورغم وجود العديد من الدراسات السابقة تناولت الإفصاح الإلكتروني في سياقات مختلفة (e.g., Aboutera & Hussein, 2017; Adityawarman & Khudri, 2017; Ahmed et al., 2017; Qasim & Al Barghouthi, 2017; Abdi et al., 2018; De Silva & Ajward, 2018; Hussain, 2018; Sarifudeen, 2021; Khlifi, 2021) إلا أن هناك نقصاً في الدراسات التي تُركز على السوق السعودية وتأثير الإفصاح الإلكتروني على ظاهرة عدم تماثل المعلومات. لذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل مستوى الإفصاح الإلكتروني بين الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية، ودراسة دوره في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وتقديم توصيات لتحسين ممارسات الإفصاح بما يتماشى مع التوجهات التكنولوجية الحديثة. وبناءً عليه يُمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة عن السؤال التالي نظرياً وعملياً في السوق السعودي؛ ما هو أثر إفصاح الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي عبر مواقعها على الإنترنت على مستوى عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية؟

٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي خلال عام ٢٠٢٤. وقد تم اختيار السوق السعودي نظراً لسعي المملكة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز ثقة وفهم أصحاب المصلحة. وبالتالي، فإن ضمان العدالة والكفاءة والشفافية في التقارير المالية هو هدف رئيسي لسوق الأوراق المالية السعودي الأمر الذي يحفز الشركات على مشاركة المعلومات عبر الإنترنت للوصول إلى جمهور أوسع من المستثمرين الوطنيين والدوليين، وذلك لمقابلة الطلب المتزايد بين مختلف أصحاب المصلحة للحصول على معلومات يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت.

٤- أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته العلمية من خلال تصديه لموضوع حيوي وهام ألا وهو إفصاح الشركات عبر الإنترنت وتأثيرها المباشر على بيئة المعلومات وسوق رأس المال. وهو موضوع يزداد أهمية في ظل تزايد أعداد المستثمرين الذين يعتمدون على الإنترنت للبحث عن فرص استثمارية، حيث يعكس هذا البحث الاهتمام المتزايد من قبل أصحاب المصالح والجهات التنظيمية وسوق المال لفهم كيفية استغلال الشركات للإنترنت في الإفصاح المحاسبي وتأثير ذلك على تحسين بيئة المعلومات.

كما يستمد البحث أهميته العلمية خلال تسليط الضوء على مستويات إفصاح الشركات عبر الإنترنت وأثره على عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية الناشئة. حيث توجد ندرة في الدراسات التي تناولت أثر الإفصاح عبر الإنترنت على عدم تماثل المعلومات، بالإضافة إلى أن أغلب الدراسات السابقة أُجريت

في سياق اقتصادات متقدمة وأسواق مالية متطورة. بينما لا يزال البحث في هذا المجال محدوداً في الدول العربية، مما يجعل هذا البحث محاولة لتضييق الفجوة في الأدب المحاسبي بين هذه الدول. ومن الناحية العملية، تبرز أهمية هذا البحث من خلال تقديمه دليلاً عملياً حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح عبر الإنترنت في تقليل مشكلة عدم تماثل المعلومات، وما يترتب عليها من تحديات قد تهدد استدامة الشركات. كما تنبع هذه الأهمية من سياق السوق المالية السعودية، باعتبارها سوقاً ناشئة تسعى لزيادة رأس المال، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح. وبالتالي، يشجع هذا البحث إدارات الشركات السعودية على تطوير مواقعها الإلكترونية وتحسين ممارسات الإفصاح بما يعزز الشفافية ويصل إلى شريحة أوسع من المستثمرين.

كما يسعى البحث إلى تقديم إرشادات مفيدة للجهات التنظيمية وواضعي السياسات لمساعدتهم في صياغة قواعد لتحسين الإفصاح عبر الإنترنت. ويظهر ذلك من خلال الأثر الإيجابي للإفصاح على إدراك أصحاب المصالح، مما يؤثر بشكل مباشر على تخصيص الموارد في المجتمع. كما تتجلى أهمية هذا البحث من خلال تسليطه الضوء على الحاجة إلى فهم أعمق لمناخ الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت لكل من الجهات التنظيمية والشركات والمستثمرين.

٥- منهجية البحث:

يعتمد البحث على كلٍ من منهجي الاستقراء والاستنباط، حيث سيتم استخدام المنهج الاستنباطي للوصول إلى المفاهيم والنظريات المفسرة للعلاقة بين الإفصاح عبر الإنترنت وعدم تماثل المعلومات، وبالتالي صياغة الإطار المفاهيمي للبحث وتحديد المتغيرات الأساسية للبحث واشتقاق فرض البحث، وذلك من خلال تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة. كما يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال اختبار فرض البحث والعلاقات محل الدراسة، وذلك من خلال تحليل المحتوى للمواقع الإلكترونية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي، كقناة للإفصاح المحاسبي.

٦- حدود البحث:

يقصر هذا البحث على دراسة أثر إفصاح الشركات عبر الإنترنت على مستوى عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية السعودي، وبالتالي يخرج عن نطاق هذا البحث دراسة باقي العوامل المؤثرة على مستوى عدم تماثل المعلومات. كما يخرج عن نطاق البحث الشركات غير المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي، وأيضاً شركات القطاع المالي والمتمثلة في البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار. كما تقتصر فترة الدراسة في هذا البحث على سنة ٢٠٢٤. وأخيراً فإن قابلية النتائج للتعميم مشروطة بحدود البحث وضوابط اختيار مجتمع وعينة وفترة الدراسة وأدوات القياس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة.

٧- خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه وفي ضوء حدوده سوف يُستكمل البحث على النحو التالي:

٧-١ إفصاح الشركات عبر الإنترنت.

٧-٢ عدم تماثل المعلومات.

٧-٣ تحليل العلاقة بين إفصاح الشركات عبر الإنترنت ومستوى عدم تماثل المعلومات واشتقاق فرض البحث.

٧-٤ الدراسة التطبيقية.

٧-٥ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٧-١ إفصاح الشركات عبر الإنترنت

شهدت ممارسات الإفصاح المحاسبي تطوراً ملحوظاً مع التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، حيث ظهر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني عبر المواقع الإلكترونية للشركات كوسيلة جديدة بجانب الإفصاح التقليدي من خلال التقارير المالية المطبوعة. ومع الانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت، أصبح يُعد من أبرز وأهم وسائل توصيل ونشر المعلومات وأكثرها استخداماً (Ariff et al., 2018; Windarti, 2020). وقد دفع ذلك الشركات إلى تطوير مواقع إلكترونية بهدف تقديم المعلومات والتواصل مع أصحاب المصالح، مما يعزز التفاعل وتبادل الحوار. علاوة على ذلك، فإن الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت يتيح نشر كميات كبيرة من البيانات المالية وغير المالية مقارنة بالتقارير المطبوعة، مما يجعله خياراً ملائماً في بيئة الأعمال الحديثة. ورغم أن هذا النوع من الإفصاح يعد اختيارياً وغير منظم في كثير من الأحيان، إلا أن الإنترنت أصبحت واحدة من أكثر مصادر المعلومات استخداماً، حيث تفصح العديد من الشركات عن كل أو جزء من معلوماتها المالية عبر مواقعها الخاصة. وسوف يتناول الباحث خلال هذا الجزء من البحث الإطار النظري للإفصاح عبر الإنترنت وذلك على النحو التالي:

٧-١-١ تعريف الإفصاح عبر الإنترنت

لقد أثر الإنترنت بشكل كبير على الإفصاحات المحاسبية، حيث أدى إلى تغيير طرق نشر التقارير المالية، مما جعل الإفصاح عبر الإنترنت أحد التطورات الحديثة التي أسهمت في تحسين جودة وفاعلية الإفصاح. لذلك استهدف العديد من الدراسات وضع تعريف لهذا الإفصاح. فعلى سبيل المثال، يرى Craven and Marston (1999) أن الإفصاح عبر الإنترنت يعتبر إفصاحاً اختيارياً تستخدم فيه الشركات مواقعها الإلكترونية لنشر معلوماتها المالية. وفي السياق ذاته، أشار Almlia & Budisusetyo (2008) إلى أن الإفصاح عبر الإنترنت يُستخدم لنشر المعلومات المالية والتجارية للشركات. بينما يرى Hunter & Smith (2009) أن الإفصاح عبر الإنترنت يتمثل في استخدام موقع الشركة لعرض المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للشركة. ووفقاً لـ Bahl & Lal (2012)، فإن الإفصاح عبر الإنترنت هو النسخة الرقمية للمعلومات المالية وغير المالية التي يتم نشرها باستخدام تقنيات الحاسب الآلي كوسيط لنقل المعلومات. بينما وصفه Oyelere & Kuruppu (2012) بأنه شكل من أشكال الاتصال الإعلامي، تستخدمه الشركات لنشر معلوماتها بشكل أوسع وأكثر فاعلية.

ومع مرور الوقت، توسعت هذه التعريفات لتشمل تفاصيل أكثر، حيث أوضح Kaur & Kaur (2015) وDolinšek & Lutar-Skerbinjek (2017) أن الإفصاح عبر الإنترنت يُعد ممارسة لنقل المعلومات المالية وغير المالية من خلال قنوات إلكترونية تدعم المستثمرين في اتخاذ قرارات مستنيرة. وفي سياق الإفصاح الإلكتروني، عرفه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 2017) بأنه عملية إنشاء مواقع إلكترونية على الإنترنت لنشر المعلومات المالية وغير المالية بسرعة وفاعلية. كما وصفه Bosetti (2018) بأنه أداة تفاعلية منخفضة التكلفة ولكنها قوية. ويدعم هذا الوصف كل من Murdayanti & Khan (2021) وSarifudeen (2021)، حيث يشيرون إلى أنه أداة تتيح للشركات نشر معلوماتها المالية وغير المالية بشكل تفاعلي عبر الإنترنت باستخدام وسائط إلكترونية متقدمة.

كما أكد Sharma & Patel (2023) أن الإفصاح عبر الإنترنت أصبح أداة استراتيجية تساعد الشركات في تحقيق التميز التنافسي من خلال توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، مما يعزز من ثقة المستثمرين ويدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية. وفي عام ٢٠٢٤، أشار Lee & Kim (2024) إلى أن الإفصاح عبر الإنترنت لا يقتصر فقط على نشر المعلومات المالية، بل يشمل أيضاً استخدام الوسائط التفاعلية مثل تقنيات الواقع المعزز لتحسين تجربة المستثمرين وفهمهم للأداء المالي.

وعلى الصعيد العربي، يرى المطيري (٢٠١٢) أن الإفصاح عبر الإنترنت هو إفصاح الشركات عن المعلومات المالية وغير المالية على مواقعها الإلكترونية مع تحديث تلك المعلومات باستمرار. بينما يرى غازي (٢٠١٩) أن الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت يعكس استخدام التكنولوجيا الحديثة لعرض المعلومات بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية. ووفقاً لـ السقا (٢٠٢٢) يُعرف الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت بأنه استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة، مثل الإنترنت، لعرض وتوصيل نتائج الأعمال والمعلومات المالية للشركة إلى الجهات ذات العلاقة، مما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين. كما أوضح شرف (٢٠٢٢) أن الإفصاح عبر الإنترنت هو ممارسة وأداة إفصاح تمكن الشركات من نشر كل أو جزء من النسخة الرقمية لمعلوماتها المالية وغير المالية على الإنترنت، والمقدمة في أشكال متعددة باستخدام وسائط إلكترونية تفاعلية أكثر تقدماً من خلال الموقع الرسمي للشركة. ومن حيث توصيفه فهو يمكن الوصول إليه بصفة فورية. كما أنه إجباري في بعض الدول واختياري في أخرى. وطبيعته تشتمل على معلومات مالية وغير مالية كمية ونوعية تاريخية ومستقبلية، ولا يوجد اتفاق على محتواه، وتتعد لغة الإفصاح، وتتمثل أدواته في أشكال متعددة. وفي ذات السياق، أوضح عطية وآخرون (٢٠٢٣) أن الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت يمثل أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في عرض وتوصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الشركة إلى الجهات ذات العلاقة، من خلال مجموعة القوائم المالية والتقارير الملحق بها مع كافة المعلومات المحاسبية التي يمكن أن تطلع عليها تلك الجهات وتستخدمها في اتخاذ قراراتها المختلفة.

ويمكن للباحث أن يستنتج مما سبق، أن الإفصاح عبر الإنترنت يمثل وسيلة وأداة تتيح للشركات نشر معلوماتها المالية وغير المالية، كلياً أو جزئياً، بصيغة رقمية على الإنترنت، حيث يتم تقديم هذه المعلومات بأشكال متنوعة باستخدام وسائل إلكترونية تفاعلية متقدمة عبر الموقع الرسمي للشركة. ويتميز هذا النوع من الإفصاح بإمكانية الوصول إليه بشكل فوري، ويختلف إلزامه حسب الدول، كما يتم الإفصاح بلغات متعددة ويُعرض من خلال أدوات وأشكال مختلفة.

٧-٢-١ مزايا وعيوب الإفصاح عبر الإنترنت

الإفصاح عبر الإنترنت يمثل تطوراً نوعياً في ممارسات الإفصاح للشركات، حيث يوفر مزايا عديدة مقارنة بالإفصاح التقليدي. فوفقاً لـ (FASB 2000)، فإن أحد أبرز الدوافع لتبني هذا النوع من الإفصاح هو تقليل التكاليف المتعلقة بالطباعة والتوزيع، وتسريع عملية نشر التقارير المالية، مما يؤدي إلى تحسين التواصل مع المستخدمين وتعزيز كفاءة اتخاذ القرارات. كما أن الإفصاح الإلكتروني يُتيح الوصول السريع والواسع للمعلومات، مما يُعزز من إمكانية جذب مستثمرين جدد على المستوى المحلي والدولي. وفي نفس السياق، أوضح (Al-Moghawli 2009) أن الإفصاح الإلكتروني يُساهم في بناء علاقات قوية مع أصحاب المصالح، مثل المستثمرين والعملاء، من خلال إتاحة الوصول السهل إلى المعلومات وبكثافة منخفضة. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن للشركات استخدام الوسائط المتعددة، مثل الفيديو والصور والرسوم البيانية، لتوضيح المعلومات المالية، مما يُعزز من وضوح التقارير ودقتها. كما يُمكن الإفصاح الإلكتروني للشركات من تحسين سمعتها العامة عن طريق تعزيز الشفافية في أدائها المالي والاجتماعي والحوكمي. وتؤيد دراسة (Gakhar 2012) ذلك، حيث أوضحت أن الإفصاح الإلكتروني يُعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح من خلال زيادة الشفافية وخضوع الشركات للمساءلة. كما يُتيح هذا النوع من الإفصاح تحديث المعلومات بشكل مستمر وفي الوقت المناسب، مما يُساعد المستثمرين والمحللين الماليين على اتخاذ قرارات مبنية على بيانات حديثة.

ومن ناحية أخرى، يُتيح الإفصاح الإلكتروني ربط المعلومات المالية ببيانات غير مالية، مما يُمكن المستخدمين من إجراء مقارنات وتحليلات متعمقة. ووفقاً لـ (Sushila & Amol, 2016)، يُساهم الإفصاح الإلكتروني في تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة مرونة الشركات في تقديم تقاريرها. يُمكن للشركات نشر تقاريرها بشكل دوري، سواء كانت شهرية أو ربع سنوية أو حتى يومية، مما يجعل الإفصاح أكثر توافقاً مع متطلبات السوق.

ورغم المزايا الواضحة للإفصاح الإلكتروني، إلا أنه يُواجه العديد من التحديات التي تؤثر على فعاليته. ومن أبرز هذه التحديات هو غياب المعايير الموحدة التي تحكم هذا النوع من الإفصاح، مما يؤدي إلى تفاوت جودة التقارير المالية بين الشركات (Momany et al., 2014). كما أن مراجعة التقارير المالية الإلكترونية تُشكل تحدياً إضافياً يتطلب تقديم تأكيدات مهنية تُعرف بـ "Web Trust"، وهو إجراء مكلف ومعقد يتطلب موارد وخبرات متخصصة. كما أن أحد المخاطر البارزة في هذا الصدد هو ضعف الأمن السيبراني وحماية البيانات، حيث أوضح (Bananuka et al., 2019) أن الشركات تُواجه تهديدات مستمرة مثل القرصنة ونشر معلومات مضللة قد تُضر بسمعتها وتؤثر على ثقة المستثمرين. بجانب ذلك، تُعاني الشركات الصغيرة من ارتفاع تكاليف إنشاء المواقع الإلكترونية وصيانتها المستمرة لضمان تحديث المعلومات ودقتها. وفي ذات السياق، أشار (FASB, 2000) إلى أن الإفصاح الإلكتروني قد يؤدي إلى نشر معلومات غير دقيقة أو غير متكاملة، مما يزيد من مخاطر اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة. علاوة على ذلك، يُعتبر نقص الخبرة التقنية لدى بعض المستخدمين من التحديات التي تُقلل من استفادتهم من هذا النوع من الإفصاح. ومن ناحية أخرى، أوضحت دراسة (Di Vaio et al., 2020) أن عدم قابلية التقارير الإلكترونية للمقارنة بين الشركات يُعتبر عائقاً أمام تحقيق أقصى استفادة من الإفصاح الإلكتروني. هذا التفاوت قد يُقلل من قدرة المستثمرين والمحللين الماليين على استخدام البيانات بشكل فعال.

وللحد من مخاطر الإفصاح الإلكتروني، أوصت دراسة (Romney & Steinbart, 2021) بضرورة تأهيل المحاسبين لفهم نظم المعلومات المالية وكيفية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة. ويتطلب ذلك تدريباً مستمراً للمحاسبين لتطوير مهاراتهم التقنية، والتكيف مع التغيرات السريعة في مجال تقنية المعلومات. كما أكدت الدراسة على أهمية الربط بين المحاسبة وتقنية المعلومات، ودور المتخصصين في تحسين كفاءة النظم المحاسبية. كما تم تسليط الضوء على أهمية نظم الرقابة الداخلية في ضمان دقة وسلامة العمليات المالية. إذ تتضمن الرقابة الداخلية حماية الوسائل المادية والتقنية المستخدمة في نظم المعلومات، بما يضمن أمن البيانات والمعلومات داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها.

تأسيساً على ما تقدم، يرى الباحث أن الإفصاح عبر الإنترنت يُعد أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتوسيع نطاق الوصول للمعلومات المالية، مما يدعم قرارات استثمارية مستنيرة. ومع ذلك، يتطلب نجاح هذا النهج توفير البنية التحتية التقنية اللازمة وتطبيق معايير تنظيمية موحدة للحد من المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني وعدم دقة المعلومات. لتحقيق أقصى استفادة، يجب تضافر جهود الشركات والمحاسبين والمنظمين لضمان تطبيق أفضل الممارسات في الإفصاح الإلكتروني.

٣-١-٧ مراحل تطور ممارسات الإفصاح المحاسبي للشركات عبر الإنترنت

شهد الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت مراحل تطور كبيرة نتيجة للتقدم التكنولوجي. ففي البداية، اعتمدت الشركات على التقارير الورقية أو الأقراص المدمجة لنشر المعلومات المالية. لاحقاً، ومع تطور الإنترنت، أصبحت الشركات تنشر تقاريرها إلكترونياً عبر مراحل ثلاث رئيسية؛ فخلال المرحلة الأولى استخدمت الشركات مواقعها الإلكترونية لنشر التقارير بصيغة PDF، والتي حاكت التقارير الورقية، لكنها افتقرت للتفاعلية وإمكانية تحليل البيانات إلكترونياً، مما تطلب إدخالها يدوياً (Benbouali & Berberi, 2018). بينما خلال المرحلة الثانية تبنت الشركات لغة HTML لنشر تقارير تفاعلية، مما سمح باستخدام روابط تُسهّل التنقل داخل التقارير. ورغم ذلك، بقيت القيود المتعلقة بتحليل البيانات كوحدات منفصلة (Benbouali & Berberi, 2018). وأخيراً خلال المرحلة الثالثة أُدخلت لغة XBRL التي تعتمد على XML، حيث أُضيفت تعريفات برمجية (Tags) لكل جزء من البيانات، مما أتاح تحليلها ومقارنتها بسهولة. وقد ساهمت هذه اللغة في تحسين جودة الإفصاح وتقليل التكاليف، مع تعزيز الشفافية على مستوى عالمي (Benbouali & Berberi, 2018; Jeffrey, 2008).

ويرى الباحث، أن الإفصاح عبر الإنترنت يمثل تطوراً نوعياً، حيث ساهم في تعزيز الشفافية والكفاءة حيث يُبرز التطور التدريجي من التقارير الورقية إلى لغة XBRL كتحول استراتيجي يُمكن الشركات من تحسين ثقة المستثمرين وتلبية متطلبات العولمة الاقتصادية. كما يرى الباحث أن XBRL تُعتبر مستقبل الإفصاح الإلكتروني لما توفره من إمكانيات مثل توحيد البيانات وتعزيز قابليتها للمقارنة.

٧-١-٤ النظريات التي تفسر دوافع الإفصاح المحاسبي الاختياري

الإفصاح المحاسبي الاختياري يعد أداة هامة للشركات لتقليل عدم تماثل المعلومات وتعزيز الشفافية، سواءً كان ذلك بالإفصاح التقليدي أو عبر الإنترنت. وقد تناول العديد من النظريات تفسير دوافع المديرين للإفصاح الاختياري ومن بينها الإفصاح عبر الإنترنت، وفيما يلي استعراض لهذه النظريات:

• نظرية الوكالة (Agency Theory)

توضح نظرية الوكالة أن تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين أو بين المساهمين والدائنين يؤدي إلى تكاليف وكالة. ولتقليل هذه التكاليف، تلجأ الشركات إلى الإفصاح الاختياري الذي يساهم في تقليل عدم تماثل المعلومات ويخفض تكلفة التمويل. وفي سياق الإفصاح عبر الإنترنت، تتيح هذه الممارسات تقليل الصراعات بين الأطراف المختلفة (Orens et al., 2010).

• نظرية الإشارة (Signaling Theory)

تفترض هذه النظرية أن الشركات ذات الأداء الجيد تستخدم الإفصاح الاختياري لإرسال إشارات إيجابية إلى السوق لتمييز نفسها عن الشركات ذات الأداء الضعيف. وبالتالي، فإن الإفصاح عبر الإنترنت يمثل إشارة إلى جودة الشركة وشفافيتها، مما يعزز ثقة المستثمرين ويقلل من تكلفة رأس المال (Abdi & Omri, 2020).

• **نظرية التكاليف السياسية (Political Costs Theory)**

تشير هذه النظرية إلى أن بعض الشركات قد تواجه تكاليف سياسية ناتجة عن اهتمام الحكومة أو مجموعات الضغط، مثل زيادة الضرائب أو فرض قيود تنظيمية. ولتقليل هذه التكاليف، تستخدم الشركات الإفصاح الاختياري، بما في ذلك الإفصاح عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، لتقليل التدخلات الخارجية (Abdi et al., 2018).

• **نظرية الشرعية (Legitimacy Theory)**

تؤكد نظرية الشرعية أن الشركات تحتاج إلى الامتثال لتوقعات المجتمع وقيمه للحصول على شرعية. وبالتالي، يستخدم الإفصاح الاختياري، لا سيما عبر الإنترنت، لتعزيز صورة الشركة المجتمعية ودعم شرعيتها (Amin et al., 2020).

• **نظرية احتياجات رأس المال (Capital Needs Theory)**

تركز هذه النظرية على حاجة الشركات للحصول على تمويل خارجي لدعم النمو. وبالتالي، تستخدم الشركات الإفصاح الاختياري لتقليل عدم اليقين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، مما يساعد في الحصول على التمويل بتكلفة أقل، خاصة عبر قنوات الإفصاح الحديثة مثل الإنترنت (Core, 2001; Ding et al., 2020).

• **نظرية تحليل التكلفة والمنفعة (Cost-Benefit Analysis Theory)**

تشير هذه النظرية إلى أن قرارات الإفصاح تعتمد على مقارنة التكاليف المرتبطة بجمع المعلومات بالمنافع المتوقعة. وبالتالي، يميل المديرون إلى الإفصاح الاختياري عندما تفوق المنافع المتوقعة من هذا الإفصاح تكاليفه (Core, 2001; Jung et al., 2018).

• **نظرية التقنين (Codification Theory)**

تفترض هذه النظرية أن الممارسات الاختيارية للإفصاح تتحول بمرور الوقت إلى معايير إلزامية تقننها الهيئات التنظيمية. ويُعد الإفصاح عبر الإنترنت نموذجًا لهذه الممارسات التي قد تصبح معايير إلزامية مستقبلاً (Amin et al., 2020).

• **نظرية Dye (Dye's Theory)**

توضح هذه النظرية أن زيادة متطلبات الإفصاح الإلزامي تشجع الشركات على الإفصاح الاختياري، بهدف تعزيز قيمتها السوقية وجذب المستثمرين. وبالتالي، فهناك علاقة إيجابية بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري، حيث تسعى الشركات للتميز عن منافسيها (Dye, 1989).

• **نظرية تحول الإفصاح (Disclosure Transformation Theory)**

تشير هذه النظرية إلى أن الابتكارات التكنولوجية، مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، أدت إلى تطور ممارسات الإفصاح التقليدي، حيث تفسر هذه النظرية التحول في الإفصاح من خلال النظرية المؤسسية التي تؤكد على أهمية الشرعية، ونظرية انتشار الابتكار التي تسلط الضوء على تبني التقنيات الجديدة بمرور الوقت (Xiao et al., 2004).

• **نظرية الاقتصاد السياسي (Political Economy Theory)**

تفترض هذه النظرية أن الإفصاح الاختياري يمثل استجابة من الشركات للضغوط الاجتماعية والسياسية، حيث يهدف إلى تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية وتجنب التدخلات التنظيمية (Deegan, 2002).

• **نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)**

تركز هذه النظرية على أهمية تلبية احتياجات جميع أصحاب المصالح وليس فقط المساهمين والدائنين. وبالتالي، تستخدم الشركات الإفصاح الاختياري كوسيلة للتواصل مع الأطراف المتنوعة وتعزيز العلاقات معهم (Deegan, 2002).

• **نظرية تكاليف الملكية (Proprietary Costs Theory)**

وفقاً لهذه النظرية، توازن الشركات بين المنافع الناتجة عن الإفصاح والتكاليف المحتملة، مثل فقدان المزايا التنافسية. يتم الإفصاح الاختياري عندما تكون المنافع المتوقعة أكبر من التكاليف (Core, 2001; Jung et al., 2018).

وفي هذا الصدد، يرى الباحث أن دوافع الإفصاح المحاسبي الاختياري لا يمكن تفسيرها بالكامل باستخدام نظرية واحدة. وبدلاً من ذلك، تحتاج الدراسات إلى الاعتماد على مجموعة من النظريات المتكاملة لتوفير إطار شامل لتفسير مبررات هذا الإفصاح. فكل نظرية تُسلط الضوء على جانب معين من جوانب الإفصاح الاختياري، سواء كان ذلك تقليل عدم تماثل المعلومات، وتعزيز الشفافية، أو تلبية توقعات المجتمع وأصحاب المصالح. ويعكس هذا النهج أهمية النظر إلى الإفصاح الاختياري كعملية متعددة الأبعاد تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية.

٧-١-٥ قياس مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت

إن قياس مستوى الإفصاح عبر الإنترنت للشركات يُعد موضوعاً هاماً بالنسبة للدراسات المحاسبية والمالية، حيث يسعى الباحثون إلى تطوير أدوات منهجية لقياس الإفصاح الكمي والنوعي. ويهدف هذا القياس إلى تحديد نطاق وعمق المعلومات المتاحة للجمهور عبر مواقع الشركات الإلكترونية ومدى توافرها مع المعايير الدولية ومتطلبات أصحاب المصلحة (شرف، ٢٠٢٢). ويعد مؤشر الإفصاح (Disclosure Index) أحد أكثر الأدوات شيوعاً لقياس مستوى الإفصاح عبر الإنترنت، حيث يعتمد هذا المؤشر على قائمة (Checklist) تحتوي على مجموعة من العناصر التي يجب أن تفصح عنها الشركات. تشمل هذه العناصر معلومات مالية مثل القوائم المالية، تقارير الأرباح والخسائر، التقارير البيئية والاجتماعية، ومعلومات الحوكمة. ويتم منح الشركة نقاطاً لكل عنصر يتم الإفصاح عنه على موقعها الإلكتروني. ثم يتم حساب النتيجة النهائية للمؤشر كنسبة مئوية، حيث تقيس النسبة مدى التزام الشركة بالإفصاح المطلوب. كما يستخدم تحليل محتوى الإفصاح (Content Analysis) كأداة لتقييم نوعية الإفصاح. ويشمل ذلك تصنيف المعلومات المتاحة إلى معلومات إجبارية (Required) مثل التقارير المالية، ومعلومات اختيارية (Voluntary) مثل سياسات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات (Dutta & Bose, 2007). وقد تنوعت الدراسات السابقة في استخدام مداخل القياس. فقد لجأت بعض الدراسات مثل؛ (AbuGhazaleh et al., 2012; Xiao et al., 2004; Debreceeny et al., 2002) للقياس من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عبر الإنترنت، والقيمة (٠) في حالة عدم الإفصاح.

بينما ذهبت بعض الدراسات، مثل (Henchir et al. (2011 لإعداد مؤشر إجمالي يحتوي على عناصر تتعلق بالمحتوى وجوانب العرض. بينما اتجهت غالبية الدراسات لإعداد مؤشر نسبي، حيث يتم قسمة عدد بنود الإفصاح الفعلي للشركات عبر موقعها الإلكتروني على الانترنت على إجمالي عدد بنود مؤشر الإفصاح للشركات عبر الانترنت وفقاً للممارسة القياسية. وقد اتفق الباحث مع المدخل الثالث في إعداد مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عبر الانترنت وذلك اتساقاً مع (De Silva & Ajward , 2018 ; Khan, 2015; Ahmed et al., 2017).

٧-١-٦ تجارب بعض الدول في مجال إفصاح الشركات عبر الانترنت

تتنوع تجارب الدول فيما يتعلق بإفصاح الشركات عبر الإنترنت، حيث اتخذت العديد من الدول خطوات تنظيمية لتعزيز الشفافية وتمكين أصحاب المصالح من الوصول إلى المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب. فوفقاً لدراسة (Abdelsalam & Street (2007، قام العديد من المنظمين بإصدار توصيات تهدف إلى تحسين الإفصاح الإلكتروني. وفي بعض الدول، يتم تنظيم استخدام الشركات لمواقع الإنترنت للإفصاح عن المعلومات، بينما يظل غير منظم في دول أخرى (Nel & Baard, 2019). في الولايات المتحدة، أوضح (Abdelsalam & Street (2007 أن لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) تلزم جميع الشركات المدرجة في بورصات نيويورك وناسداك بالإفصاح عن معلومات محددة عبر الإنترنت، مثل التقارير السنوية والدورية وتقارير الحوكمة. وفي دول الاتحاد الأوروبي، أشار (Abdelsalam & Street (2007 إلى وجود توجيه يركز على الشفافية، حيث يلزم الشركات بالإفصاح عن التقارير المالية السنوية والنصف سنوية والربع سنوية عبر الإنترنت، مع التركيز على الشركات الأمريكية المدرجة في البورصات الأوروبية. وفي المملكة المتحدة، يتم تشجيع الشركات على استخدام الإنترنت للإفصاح عن المعلومات الإلزامية وأيضاً عن عناصر أخرى مثل التقارير القانونية. أما في فرنسا، فقد أشار (Gajewski & Li (2015 إلى أنه منذ عام ٢٠٠٧، يُطلب من جميع الشركات المدرجة في بورصة باريس نشر المعلومات عبر مواقعها الإلكترونية والاحتفاظ بها لمدة خمس سنوات على الأقل لتعزيز الشفافية.

أما في البرازيل، فقد أوضح (Mendes-Da-Silva et al. (2014 أن لجنة الأوراق المالية والبورصة حثت الشركات على زيادة استخدام الإنترنت في علاقاتها مع المستثمرين، بما في ذلك إجراء اجتماعات المساهمين عبر الإنترنت. ومع ذلك، لا توجد قواعد تنظيمية ملزمة لهذه الأنشطة، حيث تظل اختيارية.

وفي المملكة العربية السعودية، تطورت ممارسات إفصاح الشركات عن التقارير عبر الإنترنت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. إذ تلزم هيئة السوق المالية السعودية (CMA) الشركات المدرجة في السوق المالية (تداول) بنشر تقاريرها السنوية والدورية وتقارير الحوكمة عبر الإنترنت كجزء من جهودها لتعزيز الشفافية وتلبية احتياجات أصحاب المصالح. ووفقاً لدراسة (Al-Shammari et al. (2019، فإن المملكة تبنت معايير إفصاح مستوحاة من أفضل الممارسات العالمية، مما دفع الشركات إلى تحسين قنوات الإفصاح الرقمي بما يشمل مواقع الإنترنت الخاصة بها. كما أكدت (Alotaibi & Hussainey (2016 أن هيئة السوق المالية تشجع الشركات المدرجة على توفير معلومات مالية وغير مالية متنوعة عبر الإنترنت، بما في ذلك تقارير الأداء المستدام والممارسات البيئية والاجتماعية. ويُعتبر هذا الإفصاح الرقمي جزءاً من استراتيجية المملكة لتعزيز الشفافية في الأسواق المالية، وهو ما يتماشى مع رؤية السعودية ٢٠٣٠.

وعلى الرغم من هذه الجهود، يرى الباحث وجود تفاوت في ممارسات الإفصاح بين الشركات السعودية، حيث تتمتع الشركات الكبرى بإمكانيات أكبر لتوفير إفصاحات شاملة عبر الإنترنت مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة ومع ذلك، يظل استخدام الإنترنت كوسيلة للإفصاح في السوق السعودي في تطور مستمر، مدفوعاً بمتطلبات هيئة السوق المالية وتحول الشركات نحو الرقمنة.

٧-٢ عدم تماثل المعلومات المحاسبية

تُعرّف المعلومات المحاسبية، وفقاً للفكر المحاسبي، بأنها البيانات الكمية وغير الكمية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية، والتي تُقدّم عبر القوائم المالية المنشورة أو التقارير المالية الإضافية، بهدف تقليل حالة عدم اليقين المرتبطة بممارسة الأنشطة الاقتصادية. وقد زاد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية مؤخراً نتيجة لتعقيد وتنوع عمليات الشركات والمخاطر المرتبطة بالاستثمار فيها، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز دور سوق الأوراق المالية باعتباره المصدر الأساسي لتمويل المشروعات. ويستلزم ذلك توسيع نطاق المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الشامل للشركات، مما يُسهم في تحسين جودة القرارات الاستثمارية. ومع ذلك، فإن إتاحة المعلومات لبعض المستثمرين دون غيرهم يؤدي إلى ظاهرة تُعرف بعدم تماثل المعلومات، مما يخلق حالة من عدم التوازن داخل السوق. في هذه الحالة، يلجأ صغار المستثمرين، الذين يفتقرون إلى المعلومات، إلى محاولة حماية أنفسهم من الخسائر المحتملة نتيجة التعامل مع المستثمرين الأكثر اطلاعاً. ولا تُعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات جديدة على الأسواق المالية؛ بل رافقت نشأة هذه الأسواق، وربما كانت أحد المحركات الأساسية للتداول وحجم التعاملات المالية فيها. ويُعتبر الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة عن أداء الشركات عاملاً أساسياً لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تُحقق التخصيص الأمثل للموارد وتزيد من كفاءة السوق. ومع ذلك، فإن المعلومات التي يقدمها المديرون لا تعكس دائماً الأداء الحقيقي للشركات، إذ قد يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب أصحاب المصالح الخارجيين. وبالتالي، تتضح أهمية تناول هذه الظاهرة والبحث في سبل الحد من آثارها السلبية. لذا يمكن تناول ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية:

٧-٢-١ مفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبية

بدأ مفهوم عدم تماثل المعلومات في الظهور بشكل منهجي في الأدبيات الاقتصادية منذ دراسة جورج أكيرلوف (Akerlof, 1970) التي قدمت إطاراً لفهم هذه الظاهرة في سوق السيارات المستعملة. فقد أوضح أكيرلوف أن البائعين غالباً ما يمتلكون معلومات أفضل حول جودة المنتج مقارنة بالمشتريين، مما يؤدي إلى اختلال في السوق حيث تطرد المنتجات الرديئة المنتجات الجيدة، وهي الظاهرة التي أطلق عليها "سوق الليمون". وأكد أكيرلوف أن عدم تماثل المعلومات يتسبب في فشل السوق نتيجة لعدم اليقين والجودة المنخفضة.

وخلال التسعينيات من القرن الماضي، ركزت الأدبيات على تفسير الظاهرة في سياقات مختلفة. فعلى سبيل المثال، قدم هندي (١٩٩٢) تعريفاً لحالة عدم تماثل المعلومات في السوق بأنها نقص المعلومات المتاحة للمستثمرين الخارجيين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، مما يضعف من قدرتهم على اتخاذ قرارات رشيدة. وفي ذات السياق، أشار الدهراوي (١٩٩٤) إلى أن هذه الحالة تمكّن الأطراف الداخلية من استغلال المعلومات لتحقيق مكاسب غير عادية على حساب الأطراف الخارجية، مما يعكس تعارض المصالح بين الأطراف.

وبحلول الألفية الجديدة، اتسع نطاق دراسة مفهوم عدم تماثل المعلومات ليشمل أسواق المال والمحاسبة، حيث قدم Wang (2013) تعريفاً أوسع يصف عدم تماثل المعلومات بأنه مقدار الاختلاف بين المعلومات المتاحة للأطراف المختلفة بشأن المعاملات، مما يمنعهم من تحقيق العدالة في إتمام الصفقة. وفي ذات السياق، أوضح Grote et al. (2024) أن المشكلة تنشأ عندما لا تكون الأطراف في المعاملة على قدم المساواة من حيث المعلومات، مما يؤدي إلى قرارات اقتصادية غير متكافئة كما أشار عبد الرحمن (٢٠١٤) إلى أن عدم تماثل المعلومات يتمثل في عدم حصول المستخدمين الخارجيين على نفس المعلومات التي تملكها الإدارة، وهو ما يعزز الفجوة بين الأطراف الداخلية والخارجية. وفي السياق ذاته، أضاف Gajewski & Li (2015) أن هذه الظاهرة تظهر بشكل كبير في أسواق المال عندما تحجب الإدارة معلومات معينة أو تسربها إلى مستثمرين معينين على حساب آخرين. ومن ناحية أخرى، يرى Owuor (2015) أن الحصول على المعلومات غالباً ما يكون مكلفاً، مما يؤدي إلى بقاء بعض الأطراف في وضع معلوماتي ضعيف. لاحقاً، أكد مازري (٢٠١٦) أن هذه الظاهرة تعكس احتكار أحد الأطراف للمعلومات على حساب الطرف الآخر، مما يؤدي إلى قرارات اقتصادية غير سليمة وفشل السوق.

ويرى للباحث، أن مفهوم عدم تماثل المعلومات قد مر بمراحل متعددة، بدءاً من تركيزه على الأسواق البسيطة مثل سوق السيارات، وصولاً إلى أسواق المال والمحاسبة. كما أن السياقات المختلفة لهذه الظاهرة ساهمت في إثراء مفهومها ليشمل الجوانب الاقتصادية والمحاسبية والتنظيمية. ويظل جوهر هذه الظاهرة متمثلاً في الفجوة المعلوماتية وتأثيرها على كفاءة السوق وعدالة المعاملات.

٢-٢-٧ أسباب حدوث عدم تماثل المعلومات

يُعد نقص المعلومات أحد الأسباب الرئيسية لظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث تلجأ الإدارة في بعض الأحيان إلى حجب البيانات الداخلية التي يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة لأصحاب المصالح والمستثمرين. ويؤدي هذا الحجب إلى خلق فجوة معلوماتية تمنع المستثمرين من اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة، مما يزيد من حدة عدم تماثل المعلومات. فوفقاً لدراسة (Machdar et al., 2017) فإن غياب الشفافية في الإفصاح المالي يعزز من ضعف الثقة بين الأطراف المختلفة. ومن جانب آخر، يُعتبر تنوع مصادر المعلومات سبباً بارزاً لعدم تماثل المعلومات، حيث يتمكن المستثمرون المحترفون من الوصول إلى المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة مقارنة بالمستثمرين الأقل خبرة. إذ تتيح لهم هذه الميزة المعلوماتية اتخاذ قرارات أفضل، بينما يواجه المستثمرون الأقل خبرة خطر مشكلة الاختيار العكسي. هذا التفاوت يخلق بيئة استثمارية غير متكافئة، ما يزيد من تعقيد عمليات اتخاذ القرار المالي (Amiram et al., 2016).

كما تُساهم الفجوة المعلوماتية في تعميق ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وهي تنتج عن التباين بين المعلومات المنشورة للعمامة والمعلومات الداخلية التي تظل في حوزة الإدارة. ويؤدي هذا التفاوت إلى إضعاف الشفافية وتضليل المستثمرين، مما يُعرض قراراتهم المالية لمخاطر كبيرة (الميهي، ٢٠١٥). وبالإضافة إلى ذلك، فإن حجب المعلومات يُعتبر من أبرز الممارسات التي تستخدمها الإدارات لتحقيق مكاسب استراتيجية. وغالباً ما تتعلق هذه المعلومات المحجوبة بالأرباح الفعلية أو الخطط الإنتاجية، حيث تُستخدم لتحقيق ميزة تنافسية على حساب الشفافية المطلوبة في الأسواق المالية (Peng & Others, 2005). كما يُعد تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين عاملاً أساسياً آخر في زيادة عدم تماثل

المعلومات، حيث تسعى الإدارة عادة لتحقيق أهداف شخصية مثل الترقية أو المكافآت، بينما يكون هدف المساهمين هو تحقيق أعلى عائد على استثماراتهم. هذا التضارب يؤدي إلى قرارات محاسبية غير نزيهة ويُضعف من ثقة المستثمرين في الإدارة، مما يزيد من فجوة المعلومات (Argandona, 2004). ومن جهة أخرى، فإن خطط الحوافز الإدارية المرتبطة بالأداء المالي تؤثر بشكل كبير على سلوك الإدارة. إذ تدفع هذه الحوافز الإدارة إلى التركيز على تحقيق أرباح قصيرة المدى من خلال تعديلات محاسبية قد تكون مضللة، مما يؤدي إلى تقارير مالية غير دقيقة ويزيد من حالة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة (Zimmerman & Watts, 1986). كما أن إدارة الأرباح، تعد أحد الأساليب التي تُستخدم لتعديل التقارير المالية بطريقة تخدع المستخدمين حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة. فغالبًا ما تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تلبية توقعات الأرباح، مما يعزز فجوة المعلومات ويُضعف ثقة المستثمرين (Stolowy and Reton, 2000). وأخيرًا، يُعد تباين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بين الدول عاملاً مؤثرًا على جودة المعلومات المحاسبية. يؤدي هذا التباين، الناجم عن الاختلافات في القوانين المحلية والظروف الاقتصادية، إلى صعوبة في مقارنة البيانات المالية بين الشركات والدول المختلفة. هذا الاختلاف يُعيق تحقيق تماثل المعلومات ويضعف من كفاءة الأسواق المالية (جبر، ٢٠١٩).

وفي هذا الصدد، يرى الباحث أن معالجة مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية تتطلب تبني نهج شامل يركز على تعزيز الشفافية والإفصاح. فينبغي على الجهات الرقابية والمشرعين العمل على وضع معايير موحدة تضمن تقديم المعلومات المالية بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة. كما يؤكد الباحث على أن تبني تقنيات متطورة مثل لغة XBRL يمكن أن يسهم بشكل فعال في تحسين جودة الإفصاح المالي، حيث يتيح التحليل المباشر للبيانات ويُعزز من موثوقية التقارير. من جهة أخرى، يؤكد الباحث على أهمية بناء ثقافة أخلاقية قوية داخل الشركات لتقليل ممارسات إدارة الأرباح وحجب المعلومات. كما يرى الباحث، أن تعزيز الوعي بأهمية الشفافية والإفصاح العادل بين جميع الأطراف المعنية سيُسهم في تقليل فجوة المعلومات وتحسين الثقة في الأسواق المالية. كما يعتقد الباحث أن نجاح الجهود المبذولة لتقليل عدم تماثل المعلومات يتطلب تضافر الجهود بين الشركات، المشرعين، والمستثمرين. هذا التعاون من شأنه تحسين جودة المعلومات المحاسبية، تقليل المخاطر المرتبطة بها، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية على المستوى العالمي.

٧-٢-٣ النظريات المفسرة لحالة عدم تماثل المعلومات

تمثل ظاهرة عدم تماثل المعلومات واحدة من أهم الإشكاليات التي تؤثر على العلاقات والمعاملات بين الأطراف المختلفة، حيث يحدث تفاوت في مستوى المعرفة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مثلى وغير متوازنة. وقد عكفت النظريات الاقتصادية على دراسة هذه الظاهرة وتفسيرها بشكل معمق، حيث طرحت عدة نظريات رئيسية تقدم فهمًا شاملاً لهذه الإشكالية. أولى هذه النظريات هي **نظرية الوكالة**، التي طورها "جنسن" وميكلنج عام ١٩٧٦. وتفترض النظرية وجود علاقة بين طرفين الأصيل (Principal) والوكيل (Agent)، حيث يمتلك الأخير معلومات أكثر من الأصيل، مما قد يدفعه لاتخاذ قرارات تخدم مصالحه الشخصية على حساب مصالح الأصيل. وفي سياق الشركات، يظهر هذا في تصرف المديرين لتحقيق مكاسب شخصية، مثل زيادة مكافآتهم، دون السعي لتعظيم ثروة المساهمين. ولتقليل هذه الفجوة، تقترح النظرية استخدام آليات مثل الحوافز المتوافقة مع أهداف الشركة وتعزيز الرقابة (Jensen & Meckling, 1976). ومن جهة أخرى، قدم مايكل سبنس عام ١٩٧٣ **نظرية الإشارة** لتفسير كيفية تعامل الأطراف التي تمتلك معلومات أكثر مع الأطراف الأخرى التي تعاني من نقص المعلومات. وتعتمد هذه

النظرية على إرسال إشارات موثوقة لتقليل عدم اليقين. فعلى سبيل المثال، يستخدم الأفراد الشهادات الأكاديمية كإشارات لكفاءتهم في سوق العمل، فيما تقدم الشركات معلومات طوعية عن استقرارها المالي لطمأنة المستثمرين (Spence, 1973).

وفيما يتعلق بقرارات التمويل داخل الشركات، طور مايرز وماجلوف عام ١٩٨٤ نظرية التدرج في مصادر التمويل، حيث تشير هذه النظرية إلى أن الشركات تفضل الاعتماد على الأرباح المحتجزة أولاً، ثم الاقتراض، وأخيراً إصدار الأسهم، لتجنب أي إشارات سلبية قد تؤثر على تقييم المستثمرين لقيمة الشركة. فالمستثمرون قد يفسرون إصدار الأسهم الجديدة كدليل على ضعف الأداء المالي للشركة (Myers & Majluf, 1984). أما نظرية الاختيار المعاكس، فقد قدمها جورج أكيرلوف في مقالته الشهيرة حول سوق السيارات المستعملة عام ١٩٧٠. وتوضح النظرية أن البائعين غالباً ما يمتلكون معلومات أفضل عن جودة المنتجات مقارنة بالمشتريين، مما يؤدي إلى انسحاب المشتريين من السوق لعدم قدرتهم على تمييز المنتجات عالية الجودة عن منخفضة الجودة ويمكن معالجة هذه المشكلة من خلال تقديم ضمانات الجودة أو الشهادات (Akerlof, 1970).

ومن ناحية أخرى، تسلط نظرية الحوكمة المالية الضوء على أهمية الحوكمة الجيدة في تقليل الفجوة المعلوماتية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات، مثل المساهمين والإدارة. وفقاً لشلايفر وفشني (١٩٩٧)، فإن الحوكمة تعزز الشفافية وتحسن الرقابة على أداء الشركات، مما يساعد في تقليل تكاليف الوكالة وزيادة كفاءة الأسواق (Shleifer & Vishny, 1997). إلى جانب ذلك، تأتي نظرية السوق الكفاء التي طورها فاما عام ١٩٧٠، لتوضح كيف تتفاعل الأسواق المالية بسرعة وكفاءة مع المعلومات المتاحة. ومع ذلك، في ظل وجود عدم تماثل المعلومات، قد يحدث تقييم غير دقيق للأصول المالية، مما يمنح بعض الأطراف مثل المتداولين الداخليين ميزة غير عادلة (Fama, 1970).

وبناءً على ما سبق، يخلص الباحث إلى أن هذه النظريات تساعد في فهم تأثير عدم تماثل المعلومات على الأسواق المالية وعالم الأعمال. ومن خلال تطبيق هذه الأفكار، يمكن تعزيز الشفافية وتحسين الرقابة المالية، وتقليل المخاطر المرتبطة بسوء الفهم بين الأطراف المختلفة. كما يرى الباحث أن حل مشكلة عدم تماثل المعلومات يكمن في التزام جميع الأطراف بتطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح، إلى جانب تعزيز التعليم المالي للمستثمرين، وتحسين نظم الرقابة والحوافز في المؤسسات. هذا من شأنه أن يساهم في تقليل الفجوات المعلوماتية وتعزيز الثقة بين الأطراف الاقتصادية.

٧-٢-٤ مقاييس عدم تماثل المعلومات

تُعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات من الظواهر غير المرئية في الأسواق المالية، مما دفع الباحثين إلى تطوير عدة مقاييس تقريبية لقياس مستواها. ويمكن تقسيم هذه المقاييس إلى أربع مجموعات رئيسية، حيث تتضمن المجموعة الأولى المقاييس المرتبطة بالمحللين الماليين؛ وتشمل مقياس تشتت تنبؤات المحللين الماليين حيث يعكس اختلاف توقعات المحللين الماليين بشأن الأرباح المستقبلية للشركات درجة عدم تماثل المعلومات (He and Marginson, 2020). ومقياس مدى تتبع المحللين الماليين حيث يرتبط عدد المحللين المتابعين للشركة إيجابياً مع درجة عدم تماثل المعلومات، حيث تزيد قيمة المعلومات المقدمة عند ارتفاع مستوى عدم التماثل (Abdel Nasser, 2021). كما تتضمن هذه المجموعة أيضاً مقياس دقة التنبؤات حيث تؤدي عدم كفاية المعلومات إلى زيادة الأخطاء في تنبؤات المحللين (Ahmed, 2021).

وتتضمن المجموعة الثانية المقاييس المرتبطة بتداول الأسهم؛ وتشمل مقياس مدى السعر (فارق العرض والطلب) فكلما زاد هذا الفارق، دل ذلك على زيادة عدم تماثل المعلومات (Yoon et al., 2011). ومقياس حجم التداول حيث يرتبط حجم التداول عكسياً مع عدم تماثل المعلومات، حيث يؤدي ارتفاع التماثل إلى زيادة تداول الأسهم والعكس صحيح (Leuz & Verrecchia, 2000). أما المجموعة الثالثة تناولت المقاييس المرتبطة بأسعار وعوائد الأسهم؛ وتشمل مقياس تقلب عوائد الأسهم حيث يشير التباين في العوائد إلى ارتفاع درجة عدم تماثل المعلومات، حيث يؤدي عدم التماثل إلى زيادة التقلب نتيجة الاختيار العكسي بين المتداولين (Wang, 1993). ومقياس أرباح التداول الداخلي والتي ترتبط إيجابياً بعدم تماثل المعلومات، حيث تتيح المعلومات الداخلية تحقيق أرباح غير عادية للمطلعين (Frankel & Li, 2004). وأخيراً تناولت المجموعة الرابعة المقاييس المرتبطة بالفرص الاستثمارية؛ وتشمل مقياس الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية حيث يعكس هذا الفرق درجة فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين (Abdel Nasser, 2021). ومقياس نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية فكلما زادت، دل ذلك على زيادة درجة عدم تماثل المعلومات.

ويرى الباحث، أن مقياس مدى السعر يعد الأكثر دقة وشيوعاً في تمثيل ظاهرة عدم تماثل المعلومات، لأنه يعكس بوضوح تصور السوق لمخاطر الاختيار العكسي. ومع ذلك، يوصي البعض باستخدام مقاييس متعددة للحصول على فهم أكثر شمولية لهذه الظاهرة، خاصة تلك التي تجمع بين المؤشرات المالية مثل حجم التداول وتقلب الأسعار والمؤشرات السلوكية مثل اختلاف توقعات المحللين الماليين.

٣-٧ تحليل العلاقة بين إفصاح الشركات عبر الإنترنت ومستوى عدم تماثل المعلومات واشتقاق

فرض البحث.

مع تزايد الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تناولت الدراسات السابقة تأثير هذا الإفصاح على سوق رأس المال والمستثمرين من ناحية، وكذلك على قدرة الشركة على خلق القيمة، وتحسين ممارسات الإفصاح، ومردوده على تكلفة رأس المال، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض المخاطر التي تتعرض لها الشركات من ناحية أخرى. وقد اتفقت هذه الدراسات على اهتمام الشركات بالإفصاح عبر الإنترنت لتحسين سمعة وصورة الشركة أمام المجتمع، وهو الأمر الذي يعكس على زيادة ثقة أصحاب المصالح والتفاعل المباشر والفوري مع المستثمرين، بما يخفض من عدم تماثل المعلومات.

فعلى سبيل المثال، استهدفت دراسة (Yoon et al. (2011 تحليل تأثير تبني لغة تقارير الأعمال (XBRL) على تقليل عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية الكورية، وذلك باستخدام عينة من ٥٥٠ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية الكورية، خلال فترة زمنية تتراوح بين ديسمبر ٢٠٠٦ إلى أغسطس ٢٠٠٧ (قبل التبني)، وديسمبر ٢٠٠٧ إلى أغسطس ٢٠٠٨ (بعد التبني). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية قوية بين تبني XBRL وعدم تماثل المعلومات، مع تأثير أقوى على الشركات الكبيرة مقارنة بالشركات المتوسطة والصغيرة. وأكدت الدراسة أن تبني XBRL يعزز من شفافية وجودة التقارير المالية، مما يقلل من تكاليف رأس المال ويزيد من سيولة السوق.

وفي سياق أثر الإفصاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي على مستوى عدم تماثل المعلومات، استهدفت دراسة (Blankespoor et al. (2014 اختبار دور استخدام الشركات لتقنيات المعلومات الجديدة في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات من خلال الإفصاح مباشرة إلى المستثمرين على نطاق

واسع دون الاعتماد على الوسطاء التقليديين من الأطراف الثالثة مثل الصحافة. وقد ركزت الدراسة على استخدام إحدى وسائل التواصل الاجتماعي وهي Twitter. وبالتطبيق على عينة من الشركات التكنولوجية، قد توصلت الدراسة إلى أن النشر الإضافي للأخبار التي أطلقتها الشركات عبر Twitter مرتبط بانخفاض مدى السعر بما يشير إلى تقليل عدم تماثل المعلومات. كما يرتبط هذا النشر إيجابياً بسيولة السوق، بما يشير إلى إمكانية استخدام تقنيات المعلومات الجديدة لتقليل مستوى عدم تماثل المعلومات، حيث تسمح هذه التقنيات الجديدة للشركات بالوصول المباشر إلى المستثمرين.

وبصورة مشابهة، هدفت دراسة (De Arruda et al. (2015 إلى تحليل كيفية تأثير شبكات التواصل الاجتماعي (Facebook و Twitter و YouTube) على مستويات عدم تماثل المعلومات وتسيير الأسهم للشركات المساهمة البرازيلية والأمريكية خلال عام ٢٠١٢. وقد تضمنت عينة الدراسة ١٧٠ شركة برازيلية و ١٠٠ شركة أمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي الثلاث يؤثر سلباً على مستوى عدم تماثل المعلومات، حيث توفر هذه الشبكات الاجتماعية للشركات طريقة للإفصاح الفوري عن المعلومات، بما يتيح لمن يستخدمون هذه المعلومات مزيداً من المرونة عند البحث عن أخبار حول الشركات التي استثمروا فيها أو يرغبون في الاستثمار فيها. ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة (Gajewski & Li (2015 اختبار أثر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية الفرنسي، حيث اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٨٠ شركة فرنسية مسجلة في مؤشر SBF ٢٥٠ لعام ٢٠٠٧ تغطي ٩ قطاعات مختلفة لاختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية كمتغير مستقل تم قياسه بمؤشر يتكون من ٤٠ بنداً، وعدم تماثل المعلومات كمتغير تابع تم قياسه بمدى السعر. ولقد تم استخدام كلا من حجم التداول وتقلبات عوائد الأسهم وسعر السهم وتركز الملكية كمتغيرات رقابية في نموذج الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين مستوى الإفصاح الإلكتروني وعدم تماثل المعلومات وطالبت الدراسة الشركات الفرنسية بمزيد من الشفافية لما لها من تأثير هائل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين.

وفي السياق الأسترالي، اختبرت دراسة (Prokofieva (2015 تأثير إفصاح الشركات عبر تويتر على عدم تماثل المعلومات لعينة من ١٠٩ شركة أسترالية مدرجة بالبورصة الأسترالية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين الإفصاح المحاسبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة تويتر ومستوى عدم تماثل المعلومات، وأن هذا الارتباط يكون أقوى بالنسبة للشركات ذات التغطية الضعيفة بواسطة المحللين الماليين. ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة (Zhang (2015 اختبار مدى تأثير تبني الشركات لتكنولوجيا المعلومات في عملياتها على مستوى إفصاح الشركات عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الاختياري عبر وسائل التواصل الاجتماعي يرتبط إيجابياً بمستوى اعتماد الشركة على التكنولوجيا واستثمارها في تكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن خصائص الشركة تؤثر على قرار الإفصاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأن الإفصاح الاختياري عبر وسائل التواصل الاجتماعي يتبع نمط الإفصاح الاختياري التقليدي. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للإفصاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي على أداء الشركة وبيئة المعلومات ومستوى عدم تماثل المعلومات، بالإضافة إلى أنه يمكن لمديري الشركات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كقنوات للإفصاح للتخفيف من مشاكل الوكالة.

وفي سياق آخر، استهدفت دراسة Ballesteros et al. (2016) اختبار الدور الوسيط لعدم تماثل المعلومات في العلاقة بين افصاح الشركات وتكلفة رأس المال. وبالتطبيق على عينة من ١٢٦٠ شركة غير مالية مدرجة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤). وقد توصلت الدراسة الي أن جودة الإفصاح المالي والاجتماعي تخفض من تكلفة رأس المال من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات، بما يشير إلى أن هناك دورًا وسيطًا لعدم تماثل المعلومات في العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وتكلفة رأس المال، حيث يؤدي عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين إلى فقدان الثقة في الشركات، ومن ثم يطلب المستثمرون عائدا أعلى للاستثمار في الشركات ذات التباين الواسع في المعلومات أي التي لديها مستوي عدم تماثل معلومات مرتفع، وبالتالي تحاول الشركات زيادة الإفصاح لتخفيض مستوي عدم تماثل المعلومات ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال. كما يؤدي عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين إلى مشكلة الاختيار المعاكس، بما يؤدي إلى انخفاض سيولة الاسهم وانخفاض عوائد الأسهم المتوقعة.

كما استهدفت دراسة Nel (2016) تحليل العلاقة بين جودة علاقات المستثمرين عبر الإنترنت (IIR) وتقليل مستوى عدم تماثل المعلومات وتكاليف رأس المال للشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج، وقد تم تطوير أداة قياس تضم ٣٤٦ عنصرًا لتقييم جودة علاقات المستثمرين عبر الإنترنت. وتم تحليل العلاقة بين جودة الإفصاح عبر الإنترنت وعدم تماثل المعلومات باستخدام خمسة مقاييس بديلة هي (الفرق بين العرض والطلب، وتأثير السعر، وتقلب الأسعار، ومعدل دوران الأسهم، وعدد المحللين المتابعين). وقد تضمنت عينة الدراسة ٨٥ شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرج. وقد أظهرت النتائج أن جودة علاقات المستثمرين عبر الإنترنت كانت مرتبطة سلبيًا بتكاليف الديون وحقوق الملكية ورأس المال. كما أظهرت الدراسة أن جودة الإفصاح تقلل من عدم تماثل المعلومات من خلال تحسين السيولة وزيادة متابعة المحللين. ومع ذلك، لم تكن جودة الإفصاح مؤثرة على تقلب الأسعار.

ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة سعودي (٢٠١٧) تحليل الدور الذي يُمكن أن تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي في تحسين مستوى جودة الإفصاح المحاسبي وفي تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة ميدانية لاستكشاف وجهة نظر مستخدمي المعلومات المالية بسوق الأوراق المالية المصرية، وكذا مديري الشركات المسجلة في هذا السوق حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي في تحسين مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ومن ثم تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وسائل التواصل الاجتماعي كأحد البيات الإفصاح فيما يتعلق بتحسين مستوى جودة الإفصاح المحاسبي وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي في تحسين مستوى جودة الإفصاح المحاسبي. وأخيراً توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات.

وفي السياق السعودي، استهدفت دراسة عرفه ومليجي (٢٠١٧) استكشاف محددات ونتائج قيام الشركات في السوق المالية السعودية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي (تحديدًا تويتر) في الإفصاح المالي. حيث تم اختبار علاقة ذلك الإفصاح بكل من خصائص الشركة ونظام الحوكمة وهيكل الملكية، كما تم اختبار نتائج الإفصاح من خلال اختبار رد فعل السوق المالية المباشر له من خلال اختبار تأثيره على حجم التداول، ورد الفعل في المدى الطويل من خلال اختبار تأثيره على أداء وقيمة الشركة. ولتحقيق هذا

الهدف أعتد الباحثان على أسلوب تحليل المحتوي في فحص التقارير المالية لعينة من (١٤١) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال عام (٢٠١٦). وقد استخدمت الدراسة نماذج الانحدار وأسلوب الحدث، وأوضحت النتائج أن الشركات التي تميل أكثر لتكرار الإفصاح المالي عبر تويتر تتسم بالحجم الكبير ومعدل الرافعة المالية الكبير ومعدل ربحية منخفض وهيكلا ملكية أكثر اتساعاً ونسبة ملكية أكبر للإدارة التنفيذية وجودة أعلى للجانب المراجعة. كما أوضحت النتائج أنه بالرغم من عدم وجود رد فعل مباشر من السوق على الإفصاح فإنه على المدى الطويل يؤثر على أداء وقيمة الشركة.

وفي سياق آخر، استهدفت دراسة عبد الحليم (٢٠١٨) اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك لعينة من ٥٠ شركة تمثل ٧ قطاعات في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧، ولقد استخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد لاختبار تلك العلاقة، حيث تم قياس مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية لشركات العينة (المتغير المستقل) من خلال مؤشر خاص للإفصاح الإلكتروني تبناه الباحث يتكون من ٧٥ بنداً، كما تم قياس عدم تماثل المعلومات (المتغير التابع) من خلال حجم التداول وهامش العرض والطلب في تاريخ الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين حجم الشركة وحجم التداول فقط في تاريخ الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية وحجم التداول أو هامش العرض والطلب في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول وهامش العرض والطلب فقط في تاريخ الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية.

وفي سياق مختلف للجانب الإيجابي للإفصاح عبر الانترنت، ألفت دراسة (Jung et al. (2018) الضوء على الجانب السلبي للإفصاح عبر الانترنت، من خلال اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عبر الانترنت واتجاه الأخبار الجيدة (السيئة). وباستخدام عينة من أكبر الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وجدت الدراسة أنه من غير المرجح أن تفصح الشركات عبر تويتر عندما تكون الأخبار سيئة، وعندما يكون حجم الأخبار السيئة كبيراً وهو ما يتوافق مع السلوك الانتقائي للإفصاح. علاوة على ذلك تميل الشركات إلى ارسال عدد أقل من التغريدات عندما تكون الأخبار سيئة، حيث تفصح الشركات عن الأخبار السارة على أوسع نطاق ممكن، ولكن لا تفصح عن الأخبار السيئة أكثر بما هو ضروري، وبالتالي تكون الشركات أقل احتمالاً لنشر أخبار الأرباح ربع السنوية عبر Twitter عندما تكون الأخبار سيئة، وعندما تكون الأرباح أقل وهو ما يتوافق مع السلوك الانتقائي للإفصاح.

كما استهدفت دراسة (Ne & Baard (2019) تحليل العلاقة بين مستويات الإفصاح الاختياري على المواقع الإلكترونية للشركات الصغيرة المدرجة في بورصة جوهانسبرج (JSE) وعدم تماثل المعلومات، باستخدام قاعدة Rule 26 المعتمدة في بورصة لندن. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى مواقع الشركات الإلكترونية باستخدام قائمة من ٣٥ عنصراً تم تحديدها بناءً على Rule 26 وتم قياس عدم تماثل المعلومات باستخدام مدى السعر (bid-ask spread) كمؤشر رئيسي، مع اختبارات إضافية باستخدام تقلبات الأسعار وحجم التداول. وقد تضمنت عينة الدراسة أصغر ٣٠٪ من الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج، وعددها ٧٩ شركة، تم اختيارها بناءً على رأس المال السوقي. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين مستويات الإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات عند قياسه بمدى السعر، ولكن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية عند التحكم في رأس المال السوقي. كما أن مؤشرات تقلب الأسعار وحجم التداول لم تظهر ارتباطاً ذا دلالة إحصائية بالإفصاح.

وعلى الجانب الآخر، تناولت دراسة (Ding et al. (2020) اختبار العلاقة بين افصاح الشركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وشفافية التقارير المالية وحركة أسعار الأسهم أو ما يطلق عليها تزامن أسعار الأسهم (اتجاه أسعار الأسهم لشركات مختلفة بالارتفاع أو الانخفاض في الاتجاه). حيث أوضحت الدراسة ارتباط ظاهرة تزامن أسعار الأسهم بعدم تماثل المعلومات، مما يجعل المستثمرين يعتمدون على أسعار الأسهم لشركات أخرى وهو ما يسمى بسياسة القطيع. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين مستوي الإفصاح عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتزامن أسعار أسهم الشركات. هذا بالإضافة إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي في تسهيل دمج المعلومات الخاصة بالشركات وانعكاسها في أسعار أسهمها. وبصورة عكسية يمثل غموض التقارير المالية نقص المعلومات، بما يعوق المستثمرين من تحديد القيمة الحقيقية للشركة، حيث يترتب على غموض التقارير المالية إخفاء المعلومات بما يحد من تدفق المعلومات الخاصة إلى السوق. وفي مثل هذه الظروف فإن مصادر المعلومات الأخرى من خلال وسائل التواصل الاجتماعي تمكن المستثمرين من الوصول إلى المعلومات التي يتم انشاؤها من قبل طرف ثالث واستخدام هذه المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وتؤكد نتائج الدراسة على أن وسائل التواصل الاجتماعي لها تأثير قوى في تسهيل تدفق المعلومات الخاصة إلى السوق.

ومن منظور تأثير الإفصاح عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على سوق المال، قارنت دراسة (Jiao et al. (2020) بين تأثير وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية وتغطية وسائل التواصل الاجتماعي على تقلبات سوق الأسهم وحجم التداول. وذلك من خلال تطوير نموذج نظري لتسعير الأصول ومعالجة المعلومات المفصح عنها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على تقلبات أسعار الأسهم. وقد توصلت الدراسة إلى أن التغطية العالية للشركات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ترتبط سلبياً بتقلب عوائد الأسهم وأنه يترتب على هذا الإفصاح زيادة حجم التداول في سوق المال. كما سعت دراسة هنداوي (٢٠٢٠) إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات. ولقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من ٥٠ شركة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية (مع استبعاد القطاع المالي: قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية). وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات يُعزز من شفافية المعلومات ويحد من مستوى المعلومات غير المتماثلة في بيئة الأعمال المصرية، ويُعزز أيضاً من قيمة الشركة عن طريق الاهتمام بتحسين الوضع الداخلي لها، كما توصلت إلى أن الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات يساعد على تلبية مطالب جميع الأطراف أصحاب المصالح، وهو ما ينعكس على تحقيق رفاهية المجتمع وتعزيز سمعة الشركة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على قيمتها.

وفي سياق آخر، تناولت دراسة (Khelifi (2021) اختبار العلاقة بين الإفصاح عن التقارير المالية عبر المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وعدم تماثل المعلومات، وذلك لعينة من ١٣٣ شركة غير مالية مدرجة في البورصة السعودية عن عام ٢٠١٩. وقد استخدمت الدراسة ثلاث منصات هي Facebook، Twitter، LinkedIn. وباستخدام مقياسين لعدم تماثل المعلومات هما مدى السعر النسبي، ومتوسط مدى السعر المرجح بالزمن، وبناء مؤشر للإفصاح المحاسبي عبر المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي مكون من (٢٥) بنداً. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الإفصاح المحاسبي عبر المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وعدم تماثل المعلومات، وأن أكثر منصات التواصل الاجتماعي استخداماً من قبل الشركات السعودية هي Twitter يليها Facebook ثم LinkedIn على التوالي. بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن التأثير السلبى للإفصاح عبر المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي على عدم تماثل المعلومات يكون أقوى بالنسبة للشركات كبيرة الحجم مقارنة بالشركات صغيرة الحجم.

وباستخدام عينة مكونة من ٦ بنوك مقيدة في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال عام ٢٠٢١ استهدفت دراسة أحمد (٢٠٢١) التعرف على مدى اسهام تبني البنوك السودانية المقيدة في سوق الخرطوم للأوراق المالية سياسة التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في تخفيض عدم تماثل المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين التوسع الاختياري في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وتخفيض عدم تماثل المعلومات لدى البنوك السودانية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتوسع في المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لتلبية احتياجات معظم مستخدمي التقارير المالية والسعي نحو تضيق فجوة الإفصاح المعلوماتي للأطراف ذات العلاقة بالبنوك السودانية. وفي السياق المصري، استهدفت دراسة (الطحاوي) ٢٠٢١ اقتراح وصياغة إطار لتفعيل دور التقارير المتكاملة في الحد من تسريب المعلومات الداخلية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين في البورصة المصرية وذلك من خلال معرفة مدى إمكانية الاستفادة من تطبيق الشركات للتقارير المتكاملة كبدائل للتقارير المالية التقليدية في الحد من ظاهرة تسريب المعلومات وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٧٤ شركة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال عام ٢٠٢٠. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي إيجابي لدور التقارير المتكاملة في الحد من تسريب المعلومات المحاسبية وتدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين بالبورصة المصرية.

ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة نصير (٢٠٢١) فحص تأثير التحول الرقمي في الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بجمع البيانات من عينة مكونة من أكبر (٥٠) شركة مدرجة بمؤشر تاسي (TASI) لعام ٢٠٢٠. وقد تم استخدام أسلوب تحليل الارتباط المتعدد وتحليل الانحدار المتعدد لفحص تأثير تبني تقنيات التحول الرقمي على درجة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية السعودي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين تطبيق تقنيات التحول الرقمي ودرجة عدم تماثل المعلومات في شركات العينة. ومن ثم تؤدي زيادة مستويات التحول الرقمي إلى انخفاض درجة عدم تماثل المعلومات. كما تؤكد نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين مستوى التحول الرقمي ومدى السعر كمقياس لعدم تماثل المعلومات. حيث يؤدي ارتفاع مستوى التحول الرقمي إلى انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات. ومن ثم، تدعم نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن اعتماد عمليات التحول الرقمي يقلل من عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية السعودي، والذي تم قياسه بمدى السعر النسبي.

كما استهدفت دراسة (Weli & Betesda) (2021) تحليل جودة نظام التقارير المتكاملة المستند إلى الإنترنت وتأثيراته على عدم تماثل المعلومات وقيمة الشركات المدرجة في إندونيسيا. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى لتقارير الشركات ومواقعها الإلكترونية، وأداء الأسهم والأداء المالي. وتم استخدام تحليل T-test لمقارنة الفروقات في جودة الإفصاح عبر التقارير المتكاملة بين الشركات ذات مستويات مختلفة من عدم تماثل المعلومات وقيمة الشركات. وقد شملت عينة الدراسة ٤٠ شركة غير مالية مدرجة ضمن مؤشر الأسهم LQ 45 بين فبراير ويوليو ٢٠١٩. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح تؤثر بشكل كبير على قيمة الشركات، ولكنها لا تؤثر على عدم تماثل المعلومات. كما أوضحت الدراسة أن الشركات ذات القيمة المرتفعة أظهرت جودة أعلى في أنظمة التقارير المتكاملة. ومع ذلك، تظل ممارسة التقارير المستندة إلى الإنترنت غير منتشرة بشكل واسع. كما تناولت دراسة الصالح (٢٠٢٢) أثر الإفصاح

الإلكتروني في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات داخل سوق التأمين الجزائري، وذلك من خلال دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١. حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لاستعراض الإطار المفاهيمي للدراسة، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين (الإفصاح الإلكتروني، وعدم تماثل المعلومات)، وتم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة في كل من بورصة الجزائر وموقع الشركة الإلكتروني. وقد توصلت الدراسة إلى أن قيام شركة أليانس بالإفصاح الإلكتروني ساهم في التخفيف من حدة عدم تماثل المعلومات.

وفي سياق آخر، استهدفت دراسة عفت (٢٠٢٢) دراسة واختبار تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على تكلفة رأس المال، وذلك في ظل الدور الوسيط لعدم التماثل في المعلومات. وبالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ توصلت الدراسة الي وجود تأثير سلبي ومعنوي لمستوى الإفصاح عبر الإنترنت على تكلفة رأس المال من خلال الدور الوسيط لمستوى عدم تماثل المعلومات. كما أوضحت الدراسة أن المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي أصبحت قنوات مهمة لنشر المعلومات وتمثل جزءاً من استراتيجية إفصاح الشركات، وقد ترتب على توسيع نطاق الإفصاح عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تحسين بيئة المعلومات وتخفيض عدم تماثل المعلومات، بما يؤثر بدوره تخفيض عدم التأكد وتخفيض مخاطر المعلومات، ومن ثم زيادة ثقة المستثمرين وتحسين الشفافية وتحسين صورة وسمعة الشركة ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال وزيادة كفاءة سوق رأس المال.

كما استهدفت دراسة مصطفى (٢٠٢٢) تحديد مدى مساهمة المحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة في تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية المصري. ومن خلال الاستقراء والتحليل للدراسات ذات الصلة توصلت الدراسة إلى أن المحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة من الممكن أن يسهم في تدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين وتحسين مستويات جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأيضاً تحقيق أفضل توازن بين هذه الخصائص؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية في السوق. وباستخدام عينة من ٩١ شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا لعام ٢٠١٦، والتي تمتلك مواقع إلكترونية نشطة استهدفت دراسة (2022) Septriani تحليل تأثير الإفصاح المالي عبر الإنترنت على تقليل عدم تماثل المعلومات بين الشركات الصناعية في إندونيسيا. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي لجمع البيانات وتحليلها، حيث تم قياس جودة الإفصاح المالي عبر الإنترنت باستخدام مؤشر IFR الذي يشمل أبعاداً مثل المحتوى، والتوقيت، ودعم المستخدم. وتم استخدام تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين IFR وعدم تماثل المعلومات باستخدام مدى السعر كمقياس لعدم تماثل المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى أن IFR له تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على عدم تماثل المعلومات. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى أن جودة وكمية الإفصاح المالي عبر الإنترنت في إندونيسيا لا تزال معتدلة وغير متوافقة تماماً مع اللوائح، بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات لا تستغل بالكامل مزايا الإنترنت، حيث لوحظت محدودية في تحديث المعلومات وفي التنسيق التكنولوجي المقدم.

كما استهدفت دراسة عطية وآخرون (٢٠٢٣) دراسة دور الإفصاح المحاسبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي في تدنية الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين، ولتحقيق هدف الدراسة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واتخذت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات اللازمة، وذلك بتوزيعها على ثلاث فئات ذوي صلة بموضوع البحث، وهم المحاسبين الماليين بالشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق

المالية المصري، والمحللين الماليين للقوائم المالية بالشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، ومراقبي حسابات الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الإفصاح المحاسبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي يفسر تدنية الفجوة المعلوماتية في سوق الأوراق المالية المصري بنسبة ٦٠,٨٪، وأن تدنية الفجوة المعلوماتية يفسر أحكام وقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصري بنسبة ٧٦,٨٪. كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي يفسر أحكام وقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصري بنسبة ٦٩,٠٪. وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن دور الإفصاح المحاسبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي يفسر تدنية الفجوة المعلوماتية على أحكام وقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصري بنسبة ٥٩,١٪.

وفي السياق العراقي، استهدفت دراسة مجي والجواهري (٢٠٢٤) بيان تأثير التقارير المتكاملة على عدم تماثل المعلومات. وذلك باستخدام عينة من ٥٥ شركة عراقية خاصة تنتمي لقطاعات (الاتصالات، والخدمات، والزراعي، والصناعي، والفنادق) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠٢١. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية للتقارير المتكاملة في تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية. وباستخدام عينة من ١١١ شركة صناعية مدرجة في بورصة طهران بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١ استهدفت دراسة Falahati et al. (2024) تحليل تأثير مستوى الإفصاح المالي عبر الإنترنت على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في بورصة طهران. وقد أظهرت النتائج أن النسبة المئوية للإفصاح المالي عبر الإنترنت، بما في ذلك جودة المحتوى وطريقة التقديم، لها تأثير سلبي معنوي على عدم تماثل المعلومات. حيث أن توفير المعلومات المالية عبر الإنترنت يعزز من وصول المستثمرين إلى المعلومات بشكل أسرع، مما يقلل من عدم اليقين ويزيد من قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات اقتصادية فعالة. وقد أوصت الدراسة بزيادة استخدام قنوات الإفصاح المالي عبر الإنترنت لتحسين الشفافية وتقليل الفجوة المعلوماتية، مما يعزز من كفاءة الأسواق المالية.

وأخيراً استهدفت دراسة Hadasik (2024) اختبار التأثير المحتمل لتقليل عدم تماثل المعلومات في التجارة الإلكترونية من خلال استخدام تقنية استخراج البيانات من الويب (Web Scraping) وتركز الدراسة بشكل خاص على صناعة السيارات من خلال تحليل بوابة الإعلانات "OTOMOTO"، التي تعد أكبر بوابة إعلانات للسيارات في بولندا. وقد اعتمدت الدراسة على منهج تجريبي يتم فيه تصميم أداة برمجية لاستخراج البيانات من البوابة ثم القيام بتحليل تطبيقي للبيانات المجمع لتقييم فعالية الأداة في تقليل عدم تماثل المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى أن تقنية استخراج البيانات من الويب أظهرت قدرتها على تقليل عدم تماثل المعلومات من خلال تقديم بيانات منظمة ومفصلة حول الإعلانات، وتحسين الشفافية بين البائعين والمشتريين من خلال عرض مزيد من التفاصيل حول المنتجات (مثل مواصفات السيارات وأسعارها).

واستناداً إلى استعراض وتحليل الدراسات السابقة، يمكن القول بأن التغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، والابتكار التكنولوجي السريع، وظهور منصات (وسائل) التواصل الاجتماعي قد أثرت على بيئة التقارير المالية من حيث محتوى الإفصاح المحاسبي وطريقة العرض، بالإضافة إلى مشاركة وتبادل المعلومات بين المستثمرين والشركات من ناحية، وبين المستثمرين وبعضهم البعض من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى التواصل المباشر مع الشركات، والحصول على المعلومات في الوقت المناسب وبأقل تكلفة.

وقد أصبحت المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي قنوات مهمة لنشر المعلومات وتمثل جزءاً من استراتيجية افصاح الشركات لتلبية الطلب المتزايد على المعلومات من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح. وقد ترتب على توسيع نطاق الإفصاح عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تخفيض عدم التأكد بشأن الفرص الاستثمارية الحالية والمستقبلية، وتخفيض مخاطر المعلومات، ومن ثم انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات، بما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتحسين الشفافية وتحسين صورة وسمعة الشركة وزيادة كفاءة سوق رأس المال.

ويرى الباحث أن الدراسات السابقة أظهرت تنوعاً في تناولها لتأثير الإفصاح عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على تقليل عدم تماثل المعلومات، مع التركيز على أبعاد متعددة تتعلق بشفافية التقارير المالية، وتحسين بيئة المعلومات، وتعزيز ثقة المستثمرين. كما **خلص الباحث** إلى وجود اتفاق بين الدراسات السابقة على أن الإفصاح الإلكتروني يعزز من شفافية المعلومات ويقلل من فجوة المعلومات بين الأطراف المختلفة، وهو ما يسهم في تقليل تكلفة رأس المال وزيادة كفاءة الأسواق المالية. فعلى سبيل المثال، أشارت بعض الدراسات إلى دور تقنيات الإفصاح الحديثة مثل XBRL ووسائل التواصل الاجتماعي في تحسين تدفق المعلومات وتقليل عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين (e.g., Yoon et al., 2011; Blankespoor et al., 2014). كما أوضحت الدراسات تأثير خصائص الشركات مثل الحجم والاعتماد على التكنولوجيا ومستوى الحوكمة في تعزيز فعالية الإفصاح الإلكتروني (Gajewski and Li, 2015; Zhang, 2015). ورغم هذا الإجماع على الفوائد الإيجابية للإفصاح الإلكتروني، إلا أن بعض الدراسات مثل (سعودي، ٢٠١٧) أشارت إلى أن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي قد لا يكون ذو دلالة إحصائية في بعض البيئات. كما سلطت دراسات أخرى الضوء على المخاطر المرتبطة بالسلوك الانتقائي للإفصاح عبر الإنترنت مثل دراسة (Jung et al., 2018)، مما يبرز أهمية تبني سياسات إفصاح متوازنة لتعظيم فوائد الشفافية.

وفي السياق المحلي، أكدت الدراسات السعودية والمصرية على أهمية الإفصاح الإلكتروني في تخفيض فجوة المعلومات وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، مثل دراسات (عرفه ومليجي، ٢٠١٧) و(الطحاوي، ٢٠٢١). كما أثبتت دراسات حديثة (مثل نصير، ٢٠٢١) أن التحول الرقمي يعزز من تقليل عدم تماثل المعلومات في السوق السعودي.

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن الدراسات السابقة قد وفرت إطاراً غنياً لفهم العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني عبر الإنترنت ومستوى عدم تماثل المعلومات، إلا أنها تشير إلى حاجة مستمرة لدراسة تأثيرات هذا الإفصاح في سياقات وبيئات جديدة، مع التركيز على تطور التقنيات الرقمية الحديثة ودورها المتزايد في تحسين كفاءة الأسواق. وبناءً على ما سبق يتوقع الباحث أن يؤثر مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت على مستوى عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية. ولذا يمكن اشتقاق فرض البحث على النحو التالي:

H: يؤثر مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت معنوياً على مستوى عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.

٧-٤ الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث، والمتعلق بتأثير مستوى افصاح الشركات عبر الانترنت على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي، وتحقيقاً لهذا الهدف يتناول هذا الجزء من البحث كلاً من؛ مجتمع وعينة الدراسة، ونموذج البحث، وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات التحليل الاحصائي المستخدمة في تحليل البيانات، وأخيراً نتائج اختبار فرض البحث، وذلك على النحو التالي:

٧-٤-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي، خلال عام ٢٠٢٤، بعد استبعاد المؤسسات المالية، وذلك لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها. وقد تم اختيار عينة تحكيمية من هذه الشركات، وتم مراعاة عدة اعتبارات في اختيارها، أهمها؛ أن تكون قوائمها المالية والإيضاحات المتممة لها متوفرة خلال سنة الدراسة، وأن تتوفر أسعار أسهمها في تواريخ محددة، وأن تقوم بنشر قوائمها المالية بالريال السعودي. وقد تم استبعاد مشاهدات الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية، أو أسعار أسهمها خلال سنة الدراسة، وكذا الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية. ومن ثم اتضح للباحث توفر ١٨١ شركة بعدد مشاهدات ١٨١ مشاهدة، تمثل عينة الدراسة، ويوضح ملحق رقم (١) أسماء الشركات بعينة الدراسة.

جدول رقم (١) عدد ونسبة الشركات الممثلة لعينة الدراسة وفقاً للقطاعات

النسبة المئوية بالنسبة للعينة	النسبة المئوية بالقطاع	عدد الشركات بالقطاع	عدد الشركات بالعينة	عدد ونسبة الشركات القطاع
٣٪	٨٦٪	٧	٦	الطاقة
٢٢٪	٨٩٪	٤٥	٤٠	المواد الأساسية
٦٪	٧١٪	١٤	١٠	السلع الرأسمالية
٣٪	٨٦٪	٧	٦	الخدمات التجارية والمهنية
٤٪	١٠٠٪	٧	٧	النقل
٣٪	١٠٠٪	٦	٦	السلع طويلة الأجل
٧٪	٨٦٪	١٤	١٢	الخدمات الاستهلاكية
٢٪	٥٠٪	٨	٤	الإعلام والترفيه
٤٪	١٠٠٪	٨	٨	تجزئة وتوزيع السلع الكمالية
٤٪	١٠٠٪	٨	٨	تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية
١٠٪	١٠٠٪	١٩	١٩	إنتاج الأغذية
١٪	١٠٠٪	١	١	المنتجات المنزلية والشخصية
٦٪	١٠٠٪	١٠	١٠	الرعاية الصحية
٢٪	١٠٠٪	٣	٣	الأدوية
٢٪	٨٠٪	٥	٤	التطبيقات والخدمات التقنية
٢٪	١٠٠٪	٤	٤	الاتصالات
٣٪	١٠٠٪	٦	٦	المرافق العامة
٨٪	٧٩٪	١٩	١٥	الصناديق العقارية المتداولة (ريئس)
٧٪	٨٦٪	١٤	١٢	إدارة وتطوير العقارات
١٠٠٪	٨٨٪	٢٠٥	١٨١	إجمالي عدد الشركات

٧-٤-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

سوف يعرض الباحث في هذا الجزء للتعريف بمتغيرات الدراسة ونماذج قياسها، وذلك على النحو التالي:

٧-٤-٢-١ المتغير المستقل مستوى الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت (WD)

تم قياس مستوى الإفصاح عبر الإنترنت من خلال بناء مؤشر للإفصاح عبر الإنترنت (المواقع الإلكترونية) Disclosure index والذي يتضمن (٧٣) بنداً أو عنصراً. ومن خلال تحليل المحتوى للمواقع الإلكترونية لعينة الشركات وباستخدام dichotomous procedure تم إعطاء الدرجة واحد إذا أفصحت الشركة عن العنصر وتأخذ الدرجة صفر إذا لم تتصح عن العنصر. وفي ضوء تحليل أهم الإصدارات المحاسبية والفنية، والدراسات الأكاديمية الأجنبية والعربية، والتي تحتوي على بنود وعناصر الإفصاح عبر الإنترنت، فقد توصل الباحث إلي أن هناك اتفاقاً بين تلك المصادر على العديد من البنود. ويمكن تقسيم هذه المعلومات اتساقاً مع شرف (٢٠٢٢) ودراسات (Hussein & Nounou, 2021; Hassan et al., 2022)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الملحق رقم (٢)، والذي يتضمن بنود مؤشر الإفصاح عبر الإنترنت. وقد تم حساب مؤشر الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت وفقاً للمعادلة التالية:

$$WD_i = \frac{\sum_{i=1}^n X_{it}}{n}$$

حيث:

WD_i : مستوى (درجة) الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت (المواقع الإلكترونية) للشركة i .
 X_{it} : بند المعلومات المفصوح عنه بواسطة الشركة (i) خلال السنة (t)، ويأخذ القيمة واحد إذا تم الإفصاح عن البند والقيمة صفر بخلاف ذلك.

N : الحد الأقصى للبنود التي يتكون منها المؤشر والتي تساوي ٧٣ بنداً.

٧-٤-٢-٢ المتغير التابع مستوى عدم تماثل المعلومات (IAS)

سوف تعتمد الدراسة الحالية لقياس مستوى عدم تماثل المعلومات على مدي السعر النسبي (Bid_Ask_Spread) وذلك اتساقاً مع العديد من الدراسات (e.g., Boujlbene and Besbes, 2012; Blankespoor et al., 2014; De Arruda et al., 2015; Khlifi, 2021; Nguyen & Kimura, 2023). وسوف يتم حساب عدم تماثل المعلومات مقاساً بمدي السعر النسبي على النحو التالي:

$$IAS = \frac{Askprice - Bidprice}{(Askprice + Bidprice)/2}$$

حيث:

IAS: مستوى عدم تماثل المعلومات مقاساً بمدي السعر النسبي.

Askprice: السعر المعروض من قبل البائعين.

Bidprice: السعر المعروض من قبل المشترين.

وقد اعتمدت الدراسة الحالية على المتوسط الأسبوعي لأسعار الأسهم عند حساب مدي السعر النسبي، وذلك نظراً لأن استخدام البيانات السنوية لا يوفر مقياساً فورياً لاستجابة السوق. كذلك فإن استخدام البيانات اليومية يتسبب في حدوث ضوضاء محتملة تعكس الاحتكاكات قصيرة المدى في السوق. لذلك تم استخدام المشاهدات الأسبوعية لمتغيرات السوق للحصول على مقياس فوري.

٧-٤-٣ متغيرات الرقابة

اعتمد الباحث على مجموعة من متغيرات الرقابة، والتي يُعتقد بأنها من أهم المتغيرات التي تم استخدامها من قبل العديد من الدراسات السابقة (Khlifi, 2021; Hussein & Nounou, 2021; De Silva & Ajward, 2018) التي تناولت العلاقة بين مستوى إفصاح الشركات عبر الانترنت وعدم تماثل المعلومات. وتتمثل هذه المتغيرات في؛ حجم الشركة، وعمر الشركة، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية الشركة. وسوف يتم قياس تلك المتغيرات على النحو التالي:

- **حجم الشركة Size**: ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة، وذلك قياساً على (De Silva & Ajward, 2018; Khlifi, 2021; Hussein & Nounou, 2021).
- **عمر الشركة Age**: ويقاس بعدد السنوات من تاريخ بدء الشركة نشاطها وحتى بداية السنة المالية المعنية محل الإهتمام، قياساً على (Umoren & Asogwa, 2013; Abouter & Hussein, 2017; Roberts et al., 2019).
- **العائد على الأصول ROA**: يقاس بصافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول في نهاية السنة، قياساً على (Cormier et al., 2009; Yassin, 2017; Hussain, 2018).
- **العائد على حقوق الملكية ROE**: يقاس بصافي الربح مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية في نهاية السنة قياساً على (Cormier et al., 2009; Yassin, 2017; Hussain, 2018).
- **تحقيق الشركة أرباح Profit**: يقاس بمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا حققت الشركة أرباح خلال فترة الدراسة، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك، قياساً على (Mensah, 2011; Uwuigbe, 2012; Yassin, 017).

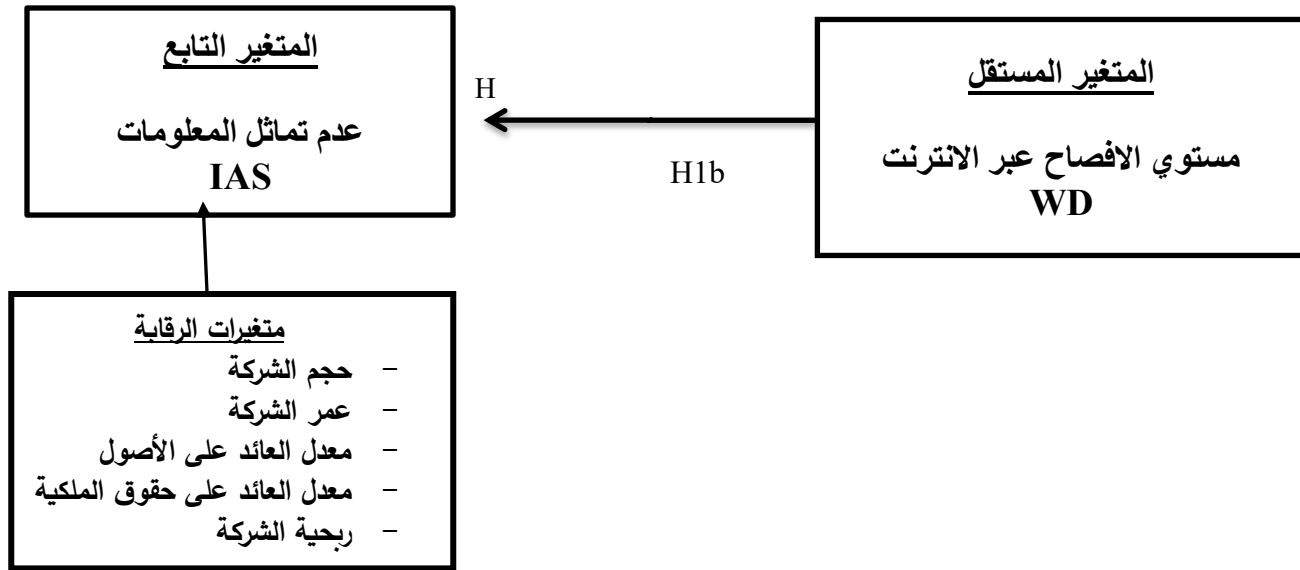
٧-٤-٣ نموذج الدراسة

سوف يتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرض البحث الخاص بآثر مستوى إفصاح الشركات عبر الانترنت على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية، وذلك على النحو التالي:

$$WD_{it} = \beta_0 + \beta_1 IAS + \beta_2 SIZE + \beta_3 AGE + \beta_4 ROA + \beta_5 ROE + \beta_6 PROFIT + \varepsilon$$

حيث:

WD_{it} : تشير لمستوي الإفصاح عبر الانترنت للشركة i في السنة t , IAS_{it} : تشير إلى عدم تماثل المعلومات، $Size$: تشير لحجم الشركة، Age : تشير إلى عمر الشركة، Roa : تشير إلى معدل العائد على الأصول، Roe : تشير إلى معدل العائد على حقوق الملكية، $Profit$: تشير إلى ربحية الشركة، β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار، β : معاملات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، ε حد الخطأ العشوائي. ويوضح الشكل رقم (١) نموذج الدراسة وذلك على النحو التالي:



شكل رقم (١) نموذج الدراسة

الشكل: من إعداد الباحث

٧-٤-٤ الإحصاءات الوصفية

يتناول الباحث في هذا الجزء من البحث أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث يوضح جدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
WD	181	0.34	0.7	0.52	0.067
Bid_Ask_Spread	181	.0074	.2212	.025578	.0176359
Size	181	4.9896	8.6811	6.537172	.7280166
Age	181	1	57	24.42	12.910
Roa	181	-.7754	.2330	.032882	.0880184
Roe	181	-9.8395	.3134	.006669	.6539044
Profit	181	0	1	.82	.381

تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٢) إلى أنه بالنسبة لمستوى الإفصاح عبر الإنترنت (WD) بلغ الحد الأدنى 0.34، والحد الأقصى 0.70، والمتوسط 0.52، والانحراف المعياري 0.067. ويظهر المتوسط أن مستوى الإفصاح عبر الإنترنت لدى الشركات السعودية يميل إلى أن يكون متوسطاً إلى مرتفع نسبياً (52%). ومع ذلك، يظهر وجود تفاوت نسبي بين الشركات (انحراف معياري منخفض

نسبياً). وفيما يتعلق بمدى السعر (Bid_Ask_Spread) كمقياس لعدم تماثل المعلومات تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (2) إلى أن الحد الأدنى 0.0074، والحد الأقصى 0.2212، والمتوسط 0.0256، والانحراف المعياري 0.0176، وبالتالي يظهر أن عدم تماثل المعلومات مقاساً بمدى السعر منخفض بشكل عام (2.56%). ومع ذلك، يُلاحظ تفاوت ملحوظ بين الشركات (الحد الأقصى أعلى بشكل كبير من المتوسط).

وفيما يتعلق بحجم الشركة (Size) بلغ الحد الأدنى 4.9896، والحد الأقصى 8.6811، والمتوسط 6.5372، والانحراف المعياري 0.7280 الأمر الذي يشير إلى تباين في أحجام الشركات، مع تركيز معظمها حول المتوسط. وفيما يتعلق بعمر الشركة (Age) يتضح أن الحد الأدنى 1 سنة، والحد الأقصى 57 سنة، والمتوسط 24.42 سنة، والانحراف المعياري 12.91، وبالتالي يُظهر عمر الشركات تفاوتاً كبيراً، حيث يوجد شركات حديثة وأخرى ذات تاريخ طويل في السوق. وفيما يتعلق بالعائد على الأصول (ROA) بلغ الحد الأدنى -0.7754، والحد الأقصى 0.2330، والمتوسط 0.0329، والانحراف المعياري 0.0880 وبالتالي فإن وجود حد أدنى سلبي يشير إلى خسائر في بعض الشركات، لكن المتوسط يعكس أداءً إيجابياً إجمالياً للأصول. وفيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية (ROE) بلغ الحد الأدنى -9.8395، والحد الأقصى 0.3134، والمتوسط 0.0067، والانحراف المعياري 0.6539 وبالتالي فإن وجود حد أدنى سلبي يشير إلى خسائر في بعض الشركات، لكن المتوسط يعكس أداءً إيجابياً. وأخيراً فيما يتعلق بالربحية (Profit) يتضح أن 82% من الشركات حققت أرباحاً خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى أداء جيد لمعظم الشركات في العينة.

تأسيساً على ما تقدم، يتضح أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين الشركات من حيث الخصائص المالية والإفصاح. حيث أن الانحرافات المعيارية المرتفعة لبعض المتغيرات (مثل ROE و Age) تشير إلى وجود تنوع كبير داخل العينة. كما أن مستوى الإفصاح (WD) يُظهر تحسناً ملحوظاً لدى غالبية الشركات السعودية، مما يعكس الاهتمام بالإفصاح عبر الإنترنت.

٧-٤-٥ نتائج اختبار فرض البحث

يوضح الجدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار لتأثير مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية السعودي وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٣) نتائج تحليل الانحدار

الإحصاءات / المتغير	معامل الانحدار β	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية P.value	معامل تضخم التباين VIF	
Constant	.074	1.129	.260		
WD	-.217	-2.528	.012	5.157	
Size	.014	3.081	.002	7.774	
Age	-.001	-2.134	.034	6.639	
Roa	.016	.536	.593	1.686	
Roe	-.003	-1.205	.230	4.012	
Profit	-.012	-3.405	.001	2.854	
معامل التحديد R^2 ٠,٠٥١١					
معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$ ٠,٤٩٩					
قيمة F ٤٠,٠٤٤					
مستوى المعنوية P.value ٠,٠٠٠					
Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov		
المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية	المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية
0.415	181	.994	0.200	181	.034
البواقي					

قام الباحث بالتحقق من مدى توافر الشروط اللازمة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وهي عدم وجود ارتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة أو الرقابية **Multicollinearity**، وشرط التوزيع الطبيعي للبواقي **Residuals**. وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي الخطي إذا كان معامل تضخم التباين الخاص بأي متغير أكبر من ١٠. ويتضح من الجدول رقم (٣) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي، نظراً لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) كانت ٧,٧٧٤. ولاختبار ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، فقد تم استخدام اختباري كلومجروف سميرنوف **Kolmogorov - Smirnov**، وشابيرو ويلك **Shapiro - Wilk**. وإذا كانت قيمة P.value في أي من الاختبارين أكبر من ٥٪، يتم قبول فرض عدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. ويتضح من الجدول رقم (٣) أن قيمة P.value لاختبار **Kolmogorov - Smirnov** واختبار **Shapiro - Wilk** كانت ٠,٤١٥، ٠,٢٠٠ على التوالي. ويشير ذلك إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت ٤٠,٤٤، كما أن قيمة P.value بلغت ٠,٠٠٠. ويشير ذلك إلى أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً. كما يتضح أن قيمة معامل التحديد $Adj R^2$ والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (٠,٤٩٩) وبالتالي يمكن ارجاع ٤٩,٩٪ من التغيرات في المتغير التابع إلى المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة. كما توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٣) أن معامل الانحدار لمتغير مستوى افصاح الشركات عبر الانترنت -٠,٢١٧، وقيمة

اختبار (t) -٢,٥٢٨، وقيمة P.value ٠,٠١٢. ويشير ذلك إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت وعدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية السعودي، وهو ما يؤيد صحة فرض الدراسة مما يعني أنه كلما زاد مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت ينخفض مستوى عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية. كما توضح النتائج أن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين حجم الشركة ومستوى عدم تماثل المعلومات مما يعني أن الشركات الأكبر حجمًا تميل إلى أن يكون لديها مدى سعر نسبي أكبر، وقد يعكس ذلك تأثير السيولة العالية في الشركات الكبيرة على هيكل السوق. كما توضح النتائج أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين كل من عمر الشركة وتحقيقها أرباح ومستوى عدم تماثل المعلومات. وأخيرًا توضح النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين كل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية ومستوى عدم تماثل المعلومات مما يشير إلى أن تأثير العائد على الأصول وحقوق الملكية على مدى السعر النسبي أقل وضوحًا مقارنة بباقي المتغيرات.

٥-٧ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

يتناول هذا الجزء من البحث عرضاً لنتائج البحث، والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة، وذلك على النحو التالي:

١-٥-٧ نتائج البحث

تناول البحث دراسة وتفسير أثر مستوى إفصاح الشركات عبر مواقعها على الإنترنت على مستوى عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية. وذلك في الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي. ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي على النحو التالي:

- أن الإفصاح عبر الإنترنت يمثل وسيلة وأداة تتيح للشركات نشر معلوماتها المالية وغير المالية، كليًا أو جزئيًا، بصيغة رقمية على الإنترنت، حيث يتم تقديم هذه المعلومات بأشكال متنوعة باستخدام وسائل إلكترونية تفاعلية متقدمة عبر الموقع الرسمي للشركة. ويتميز هذا النوع من الإفصاح بإمكانية الوصول إليه بشكل فوري، ويختلف إزمه حسب الدول، حيث يكون إجباريًا في بعضها واختياريًا في أخرى. ويتضمن هذا الإفصاح مجموعة متنوعة من المعلومات المالية وغير المالية، التي قد تكون كمية أو نوعية، تاريخية أو مستقبلية، مع عدم وجود اتفاق موحد على محتواه. كما يتم الإفصاح بلغات متعددة ويُعرض من خلال أدوات وأشكال مختلفة.
- أن الإفصاح عبر الإنترنت يُعد أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتوسيع نطاق الوصول للمعلومات المالية، مما يدعم القرارات الاستثمارية. ومع ذلك، يتطلب نجاح هذا النهج توفير البنية التحتية التقنية اللازمة وتطبيق معايير تنظيمية موحدة للحد من المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني وعدم دقة المعلومات.
- أن دوافع الإفصاح المحاسبي الاختياري لا يمكن تفسيرها بالكامل باستخدام نظرية واحدة. وبدلاً من ذلك، تحتاج الدراسات إلى الاعتماد على مجموعة من النظريات المتكاملة لتوفير إطار شامل. فكل نظرية تسلط الضوء على جانب معين من جوانب الإفصاح الاختياري، سواء كان ذلك تقليل عدم تماثل المعلومات، وتعزيز الشفافية، أو تلبية توقعات المجتمع وأصحاب المصالح. ويعكس هذا النهج أهمية النظر إلى الإفصاح الاختياري كعملية متعددة الأبعاد تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية.

- وجود تفاوت في ممارسات الإفصاح بين الشركات السعودية، حيث تتمتع الشركات الكبرى بإمكانيات أكبر لتوفير إفصاحات شاملة عبر الإنترنت مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة ومع ذلك، يظل استخدام الإنترنت كوسيلة للإفصاح في السوق السعودي في تطور مستمر، مدفوعاً بمتطلبات هيئة السوق المالية وتحول الشركات نحو الرقمنة.
- أن مفهوم عدم تماثل المعلومات قد مر بمراحل متعددة، بدءاً من تركيزه على الأسواق البسيطة مثل سوق السيارات، وصولاً إلى أسواق المال والمحاسبة المعقدة. كما أن السياقات المختلفة للظاهرة ساهمت في إثراء المفهوم ليشمل الجوانب الاقتصادية والمحاسبية والتنظيمية. يظل جوهر الظاهرة متمثلاً في الفجوة المعلوماتية وتأثيرها على كفاءة السوق وعدالة المعاملات.
- أن مقياس مدى السعر يعد الأكثر دقة وشيوعاً في تمثيل ظاهرة عدم تماثل المعلومات، لأنه يعكس بوضوح تصور السوق لمخاطر الاختيار العكسي. ومع ذلك، يوصي البعض باستخدام مقاييس متعددة للحصول على فهم أكثر شمولية لهذه الظاهرة، خاصة تلك التي تجمع بين المؤشرات المالية مثل حجم التداول وتقلب الأسعار والمؤشرات السلوكية مثل اختلاف توقعات المحللين الماليين.
- وجود تأثير معنوي لمستوى إفصاح الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية عبر الإنترنت على مستوى عدم تماثل المعلومات بالسوق مما يعني أنه كلما زاد مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت ينخفض مستوى عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.
- وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين حجم الشركة ومستوى عدم تماثل المعلومات مما يعني أن الشركات الأكبر حجماً تميل إلى أن يكون لديها مدى سعر نسبي أكبر، وقد يعكس ذلك تأثير السيولة العالية في الشركات الكبيرة على هيكل السوق. كما توضح النتائج أن هناك علاقة سلبية ومعنوية بين كل من عمر الشركة وتحقيقها أرباح ومستوى عدم تماثل المعلومات. وأخيراً توضح النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين كل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية ومستوى عدم تماثل المعلومات مما يشير إلى أن تأثير العائد على الأصول وحقوق الملكية على مدى السعر النسبي أقل وضوحاً مقارنة بباقي المتغيرات.

٧-٥-٢ توصيات البحث

استناداً إلى نتائج البحث، وفي ضوء حدوده، يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة قيام هيئة سوق الأوراق المالية السعودي والمنظمات المهنية المتخصصة بدراسة أكثر تحليلاً لمحتوى الإفصاح عبر الإنترنت، وصياغة ذلك الإفصاح بما يتواءم مع المزايا الكثيرة التي يوفرها كوسيلة للإفصاح المالي، وغير المالي.
- ضرورة زيادة اهتمام الشركات بتطبيق الممارسات الجيدة للحوكمة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات المتنوعة في تحسين استراتيجية الإفصاح ومستوى الشفافية.

- زيادة وعي الشركات ومستخدمي التقارير المالية بأهمية الإفصاح عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ودوره في تقليل عدم تماثل المعلومات، وخلق حوارًا معلوماتيًا دائم ومستمر ومشترك بين الشركة والمستثمرين بالبورصة وتلبية احتياجاتهم من المعلومات.
- ضرورة توجيه انتباه إدارة الشركات بأهمية فرض رقابة فعالة على معلومات الشركة المنشورة عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للحد من المعلومات المضللة، والرد على التعليقات السلبية من جانب المتابعين.
- حث الجهات النظامية على إصدار معيار ينظم المعالجة المحاسبية للإفصاح عبر مواقع الانترنت والتواصل الاجتماعي بحيث يكون بمثابة إطارًا عامًا ومرشدًا للشركات يساعدها في الإفصاح عن المعلومات، ويعزز من الثقة في المعلومات المنشورة.
- ضرورة إصدار تشريع يكفل الحماية القانونية الكافية للمعلومات المالية المنشورة عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للحد من المخاطر المترتبة عليه، وبما يضمن حماية مصالح الشركة والمستثمرين.

٣-٥-٧ مجالات البحث المقترحة

- وفقاً لما خلص إليه الباحث في الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج، ووفقاً لحدود البحث، يقترح الباحث عدداً من مجالات البحث المستقبلية، وذلك على النحو التالي:
- مقارنة ممارسات الإفصاح الإلكتروني بين السوق السعودي وأسواق الدول العربية الأخرى.
 - دراسة أثر الإفصاح الإلكتروني عبر الانترنت على القيمة السوقية للشركة.
 - دراسة أثر الإفصاح الإلكتروني عبر الانترنت على أداء الشركة.
 - دراسة محددات الإفصاح الإلكتروني عبر الانترنت.
 - تحليل العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني وتكلفة التمويل من خلال الاقتراض.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، محمد عزام عبدالمجيد. (٢٠٢١). جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، (٣)، ٦٦٣-٧٤١.
- اسماعيل، عصام عبد المنعم. (٢٠١٧). إطار مقترح لتطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL لتحقيق الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (٢)، الجزء الأول.
- جبر، عبد الجبار علوان. (٢٠١٩). التنوع في تطبيق السياسات المحاسبية وأثرها في عدم تماثل المعلومات المالية في الشركات العراقية: بحث تطبيقي لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، جامعة تكريت، (٥١).
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى. (١٩٩٤). دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال. *مجلة كلية التجارة - جامعة الإسكندرية*، (٣)، ٤٣-٨٨.
- سعودي، سامح محمد لطفي محمد. (٢٠١٧). دور الإفصاح عبر مواقع التواصل الاجتماعي في تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية: دراسة استكشافية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، (١)، ٣٧-٨٤.
- السقا، زياد هاشم. (٢٠٢٢). متطلبات الإفصاح المحاسبي على الإنترنت في البيئة الاستثمارية الحديثة. *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية*، (٢)، ١٣-٧٣.
- السهلي، محمد بن سلطان القباني. (٢٠١١). مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية. *مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة*، (٢)، ١٠-٣٥.
- السيد، صفا محمود. (٢٠٠٥). التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، (١)، ١٩-٤٩.
- شرف، إبراهيم أحمد إبراهيم. (٢٠٢٢). نحو تفسير منطقي لتباين مستوى إفصاح الشركات عبر الإنترنت - دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، (٣)، ٦١-١٤٠.
- الصالح، أوصيف محمد، ومازري، عبد الحفيظ. (٢٠٢٢). أثر الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات داخل سوق التأمين الجزائري: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١. *مجلة المالية والأسواق*، (٢)، ٣٦٩-٣٨٩.
- الصاوي، عفت أبو بكر. (٢٠٢٢). أثر الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على تكلفة رأس المال في ظل عدم التماثل في المعلومات: بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*، (٢)، ٣٥-١١٢.
- الطحاوي، نيرة إسماعيل محمود، وآخرون. (٢٠٢١). دراسة تحليلية لمعرفة أثر تسريب المعلومات الداخلية على الفجوة المعلوماتية بين المستثمرين في البورصة المصرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس*، (٣)، ٢٩٣-٣٢٢.

-
-
- عبد الحليم، عبيد محمود محمد. (٢٠١٨). أثر الإفصاح المحاسبي في وسائل التواصل الاجتماعي على قيمة المنظمة واستدامتها: دراسة ميدانية. *مجلة البحوث المحاسبية*، (١)، ٤٣٨-٤٩١.
 - عبد الرحمن، أحمد رجب عبد الملك. (٢٠١٤). دور الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة في تخفيض عدم تماثل المعلومات في البورصة المصرية: دراسة نظرية وميدانية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، ٢٨(١)، ٩٦-١.
 - عرفه، نصر طه، مليجي، مجدي مليجي. (٢٠١٧). محددات الإفصاح المالي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأثره على حجم التداول وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*، ١(١)، ١٠٠-١٥٠.
 - عطية، لمياء حسن مطوع، عبد الرحيم، سامي معروف، والياز، ماجد مصطفى علي. (٢٠٢٣). دور الإفصاح المحاسبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي في تدنية الفجوة المعلوماتية وأثره على أحكام وقرارات المستثمرين. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ١٤(١)، ٦٧٣-٦٩٣.
 - غازي، حمادة السعيد. (٢٠١٩). دور مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*، (٨٤)، ٧٦-٨٩.
 - مازري، عبد الحفيظ مازري. (٢٠١٦). أثر مشكلة عدم تناظر المعلومات على كفاءة الأسواق المالية. *مجلة البشائر*، ٣٨.
 - مجي، أحمد حسين نصيف، والجواهري، بشرى عبد الوهاب. (٢٠٢٤). تأثير التقارير المتكاملة في عدم تماثل المعلومات. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، ٢٠(١)، ٢٧٠-٣٠٢.
 - محمد، أمال محمد. (٢٠١٠). تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس*، ١٥(٢)، ٤٩-١.
 - مصطفى، أميمة عبد الناصر محمد. (٢٠٢٢). التقارير المتكاملة وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية المصري: دراسة نظرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*، ٦(٣)، ٢٨٣-٣٣٦.
 - المطيري، غزاي سبيل، والدعاس، عبد الله أحمد عبد الله. (٢٠١٢). العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
 - الميهي، رمضان عبد الحميد. (٢٠١٥). مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي: IFRS دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة*، ٣٩(٤)، ٦١٩-٦٩٨.
 - نصير، عبد الناصر عبد اللطيف محمد. (٢٠٢١). أثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات: دليل من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*، ٥(٢)، ٥٦-١.

-
-
- هنداوي، أحمد منير عبد السلام. (٢٠٢٠). العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم تماثل المعلومات وأثرها على قيمة المنشأة: دراسة نظرية وتطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.
 - هندي، منير إبراهيم. (١٩٩٢). الأوراق المالية وأسواق رأس المال. منشأة المعارف، الإسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdel Nasser, M. (2021). The impact of asymmetric information on financial markets: A review. *Egyptian Journal of Accounting Research*, 18(2), 15-30.
- Abdelsalam, O. H., & Street, D. L. (2007). Corporate governance and the timeliness of corporate internet reporting by UK listed companies. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 16(2), 111-130.
- Abdi, H., Kacem, H., & Omri, M. A. B. (2018). Determinants of web-based disclosure in the Middle East. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 16(3), 464-489.
- Aboutera, L., & Hussein, A. (2017). Determinants of internet financial reporting by Egyptian Companies. *Research Journal of Finance and Accounting*, 8(10), 1321-1330.
- AbuGhazaleh, N. M., Qasim, A., & Haddad, A. E. (2012). Perceptions and attitudes toward corporate website presence and its use in investor relations in the Jordanian context. *Advances in Accounting*, 28(1), 1-10.
- Adityawarman, A., & Khudri, T. Y. (2017, August). The impact of internet financial reporting practices on the company's market value: A study of listed manufacturing companies in Indonesia. In *6th International Accounting Conference (IAC 2017)* (pp. 48-53). Atlantis Press.
- Agyei-Mensah, B. K. (2011). Corporate financial reporting: Firm characteristics and the use of the internet as a medium of communication by listed firms in Ghana. Available at SSRN 1887369.
- Ahmed, A. H., Burton, B. M., & Dunne, T. M. (2017). The determinants of corporate internet reporting in Egypt: An exploratory analysis. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 7(1), 35-60.

-
-
- Ahmed, A. H., Mardini, G. H., Burton, B. M., & Dunne, T. M. (2018). Is internet reporting useful? Evidence from Egypt. *Journal of Applied Accounting Research*, 19(4), 574-591.
 - Akerlof, G. A. (1970). The Market for "Lemons": Quality Uncertainty and the Market Mechanism. *The Quarterly Journal of Economics*, 84(3), 488-500.
 - Almilia, L. S. (2009). Determining factors of internet financial reporting in Indonesia. *Accounting & Taxation*, 1(1), 87-99.
 - Al-Moghawli, M. H. (2009). A survey of internet financial reporting in Qatar. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 25(1), 1-20.
 - Alotaibi, K. O., & Hussainey, K. (2016). Determinants of online corporate financial disclosure: Evidence from Saudi Arabia. *Asian Review of Accounting*, 24(4), 414-451.
 - Al-Shammari, A. A., Mahmood, Z., & Saleem, M. (2019). Corporate internet disclosure and its impact on firm performance: Evidence from emerging markets. *Journal of Financial Reporting*, 14(3), 45-67.
 - Amin, H., Mohamed, A., & Elragal, A. (2020). Corporate disclosure via social media: A data science approach. *Online Information Review*, 44(1), 278-298.
 - Amiram, D., Landsman, W., Owens, E., & Stubben, S. (2018). How are analysts' forecasts affected by high uncertainty? *Journal of Business Finance and Accounting*, 45(3-4), 295-318.
 - Argandona, A. (2004). Conflicts of interest in management. *Journal of Business Ethics*, 4(5).
 - Ariff, A. M., Bin-Ghanem, H. O., & Hashim, H. A. (2018). Corporate ownership, internet penetration and Internet Financial reporting: Evidence from the Gulf Cooperation Council countries. *Asian Journal of Business and Accounting*, 11(1), 185-227.
 - Bahl, P., & Lal, J. (2012). Study of relationship between corporate web disclosure and selected company characteristics. *Journal of Commerce & Accounting Research*, 1(1).
 - Ballesteros, B., Sanchez, I., & Ferrero, J. (2016). How are corporate disclosures related to the cost of capital? The fundamental role of information asymmetry. *Management Decision*, 54(7), 1669-1701.

-
-
- Bananuka, J., Night, S., Ngoma, M., & Najjemba, G. M. (2019). Internet financial reporting adoption: Exploring the influence of board role performance and isomorphic forces. *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, 24(48), 266-287.
 - Benbouali, K., & Berberi, M. A. (2018). The importance of introducing electronic accounting disclosure using the XBRL language in activating the Algerian stock market. *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*, 4(1), 40-58.
 - Blankespoor, E., Miller, S. G., & White, D. H. (2014). The role of dissemination in market liquidity: Evidence from firms' use of Twitter. *Accounting Review*, 89(1), 79-112.
 - Bosetti, L. (2018). Web-based integrated CSR reporting: An empirical analysis. *Symphonya. Emerging Issues in Management*, (1), 18-38.
 - Boujelbene, B., & Besbes, L. (2012). The determinants of information asymmetry between managers and investors: A study on panel data. *IBIMA Business Review*, 1-11.
 - Core, E. (2001). A review of the empirical disclosure literature: Discussion. *Journal of Accounting and Economics*, 31, 441-456.
 - Cormier, D., Ledoux, M. J., & Magnan, M. (2009). The use of Web sites as a disclosure platform for corporate performance. *International Journal of Accounting Information Systems*, 10(1), 1-24.
 - Craven, B. M., & Marston, C. L. (1999). Financial reporting on the Internet by leading UK companies. *European Accounting Review*, 8(2), 321-333.
 - De Arruda, P., De Araújo G., & Lucena, L. (2015). Information asymmetry and share prices: Analysis of the use of social networks in the Brazilian and U.S. capital markets. *Revista Contabilidade and Finanças*, 26(69), 317-330.
 - De Silva, C., & Ajward, R. (2018). The Impact of Firm Characteristics on Corporate Internet Reporting: Evidence from Sri Lankan Listed Companies. *CA Journal of Applied Research*, 2(1), 6-24.
 - Debreceeny, R., Gray, G. L., & Mock, T. J. (2001). Financial reporting websites: What users want in terms of form and content. 1(1), 1-23.

-
-
- Debreceeny, R., Gray, G. L., & Rahman, A. (2002). The determinants of Internet financial reporting. *Journal of Accounting and Public Policy*, 21(4-5), 371-394.
 - Deegan, C. (2002). Introduction: The legitimising effect of social and environmental disclosures – A theoretical foundation. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 15(3), 282-311.
 - Ding, R., Zhou, H., & Li, Y. (2020). Social media, financial reporting opacity, and return comovement: Evidence from Seeking Alpha. *Journal of Financial Markets*, 50(Sep.), 12-35.
 - Di Vaio, A., Syriopoulos, T., Alvino, F., & Palladino, R. (2020). “Integrated thinking and reporting” towards sustainable business models: A concise bibliometric analysis. *Meditari Accountancy Research*, 29(4), 691-714.
 - Dolinšek, T., & Lutar-Skerbinjek, A. (2017). Voluntary disclosure of financial information on the internet by large companies in Slovenia. *Kybernetes*, 47(3), 458-473.
 - Dolinšek, T., Tominc, P., & Skerbinjek, A. L. (2014). The determinants of internet financial reporting in Slovenia. *Online Information Review*, 38(7), 842-860.
 - Dutta, P., & Bose, S. (2007). Web-based corporate reporting in Bangladesh: An exploratory study. *The Cost and Management*, 35(6), 29-45.
 - Dye, R. (1989). Proprietary and non-proprietary disclosures. *Journal of Business*, 59(2), 331-366.
 - Falahati, S., Zahmatkesh, Z., & Moeinaldin, M. (2024). Investigating the impact of internet financial reporting on companies' information asymmetry. *Journal of Accounting and Management Vision*, 6(82), 284-300.
 - Fama, E. F. (1970). Efficient capital markets: A review of theory and empirical work. *The Journal of Finance*, 25, 383-417.
 - Financial Accounting Standards Board (FASB). (2000). Business reporting research project: Electronic distribution of business reporting information. *Steering Committee Report Series*.
 - Financial Accounting Standards Board (FASB). (2017). Electronic disclosure and reporting standards. *FASB Reports*.

-
-
- Frankel, R., & Li, X. (2004). Characteristics of a firm's information environment and the information asymmetry between insiders and outsiders. *Journal of Accounting and Economics*, 37(2), 229-259.
 - Gajewski, J. F., & Li, L. (2015). Can internet-based disclosure reduce information asymmetry? *Advances in Accounting*, 31(1), 115-124.
 - Gakhar, D. V. (2012). Perception of stakeholders on web-based corporate reporting practices. *Journal of Advances in Management Research*, 9(1), 64-76.
 - Gallhofer, S., & Haslam, J. (2006). The accounting–globalisation interrelation: An overview with some reflections on the neglected dimension of emancipatory potentiality. *Critical Perspectives on Accounting*, 17(7), 903–934.
 - Grote, D. M., Richardson, A. J., Lee, W. C., Knight, D. B., Hill, K., Glisson, H., & Watford, B. A. (2024). Lost in translation: Information asymmetry as a barrier to accrual of transfer student capital. *Community College Review*, 52(1), 3-29.
 - Hadasik, B. (2024). Reduction of Information Asymmetry in E-commerce: The Web Scraping Approach. *Publishing House of the University of Economics in Katowice*.
 - Hassan, A., Elmaghrabi, M., Burton, B., & Dunne, T. (2022). Corporate internet reporting in Egypt: A pre-and peri-uprising analysis. *International Journal of Organizational Analysis*, www.emerald.com.
 - He, G., & Marginson, D. (2020). The impact of insider trading on analyst coverage and forecasts. *Accounting Research Journal*, 33(3), 499-521.
 - Hunter, S. A., & Smith, L. M. (2009). Impact of Internet financial reporting on emerging markets. *Journal of International Business Research*, 8(1), 21-40.
 - Hussain, A. (2018). The determinants of internet financial reporting in Pakistan. *City University Research Journal*, 8(2).
 - Hussein, A., & Nounou, G. (2021). The impact of internet financial reporting on Egyptian company's performance. *Journal of Financial Reporting and Accounting*. Retrieved from www.emerald.com.
 - Jeffrey, G. (2008). Canada's Electronic Reporting Receives Failing Grades. *CMA Management*, 1-30.

-
-
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). "Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure". *Journal of Financial Economics*, 3, 305-360.
 - Jiao, P., Veiga, A., & Walther, A. (2020). Social media, news media and the stock market. *Journal of Economic Behavior and Organization*, 176, 63-90.
 - Jones, M., & Xiao, J. (2004). Financial Reporting on the Internet by 2010; A Consensus View. *Accounting Forum*, 24(1), 236-263.
 - Jung, M. J., Naughton, J. P., Tahoun, A., & Wang, C. (2018). Do firms strategically disseminate? Evidence from corporate use of social media.
 - Kaur, M., & Kaur, M. (2015). An analysis of web home page disclosure practices of top public and private Indian banks. *International Journal of Banking, Risk and Insurance*, 3(2), 30.
 - Khan, M. N. A. A. (2015). Internet financial reporting in Malaysia: Preparers' and users' perceptions. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 172, 778-785.
 - Khlifi, F. (2021). Re-examination of the internet financial reporting determinants. *EuroMed Journal of Business*.
 - Lee, S., & Kim, J. (2024). Enhancing corporate transparency through interactive online financial reporting: The role of emerging technologies. *International Journal of Business Information Systems*, 20(1), 12-25.
 - Lopes, A. B., & de Alencar, R. C. (2010). Disclosure and cost of equity capital in emerging markets. *The International Journal of Accounting*, 45(4), 443-464.
 - Luez, C., & Verrecchia, R. (2000). The economic consequences of increased disclosure. *Journal of Accounting Research*, 38, 91-124.
 - Machdar, N. M., Manurung, A. H., & Murwaningsari, E. (2017). The Effect of Earning Quality, Conservatism, and Real Earnings Management on the Company's Performance and Information Asymmetry as a Moderating Variable. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(2), 309-318.
 - Mendes-Da-Silva, W., & Onusic, L. M. (2014). Corporate e-disclosure determinants: Evidence from the Brazilian market. *International Journal of Disclosure and Governance*, 11(1), 54-73.

-
-
- Mensah, B. K. (2011). Corporate financial reporting: Firm characteristics and the use of the internet as a medium of communication by listed firms in Ghana. *African Journal of Business Management*, 5(14), 5551-5566.
 - Momany, M. T., Al-Malkawi, H. A. N., & Mahdy, E. A. (2014). Internet financial reporting in an emerging economy: Evidence from Jordan. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 4(2), 158-174.
 - Murdayanti, Y., & Khan, M. N. A. A. (2021). The development of internet financial reporting publications: A concise bibliometric analysis. *Heliyon*, 7(12), e08551.
 - Myers, S. C. (1984). Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have. *Journal of Financial Economics*, 13, 189.
 - Nel, G. F. (2016). Internet Investor Relations, Information Asymmetry, and the Cost of Capital: Evidence from JSE Listed Companies. (*Doctoral Dissertation*) Stellenbosch University. Retrieved from Stellenbosch University Repository.
 - Nel, G., & Baard, R. (2019). Minimum corporate website disclosure levels and information asymmetry: Evidence from Johannesburg Stock Exchange small-cap companies. *South African Journal of Accounting Research*, 33(3), 187-204.
 - Nguyen, P. T. T., & Kimura, A. (2023). Disclosure characteristics of annual reports and information asymmetry: Evidence from foreign firms listed on the US stock exchange. *Finance Research Letters*, 103776.
 - Omran, M. A., & Ramdhony, D. (2016). Determinants of internet financial reporting in African markets: The case of Mauritius. *The Journal of Developing Areas*, 50(4), 1-18.
 - Orens, R., Aerts, W., & Cormier, D. (2010). Web-based non-financial disclosure and cost of finance. *Journal of Business Finance & Accounting*, 37(9-10), 1057-1093.
 - Owuor, C. O. (2015). The Role of Information Asymmetry and Uptake of Insurance Products in Kenya. *International Journal of Science and Research*, 344.
 - Oyelere, P., & Kuruppu, N. (2012). Voluntary internet financial reporting practices of listed companies in the United Arab Emirates. *Journal of Applied Accounting Research*, 13(3), 298-315.

-
-
- Peng, M. W., et al. (2005). Earnings management and financial statement fraud. *Academy of Management Journal*, 1277-1278.
 - Prokofieva, M. (2015). "Twitter-Based Dissemination of Corporate Disclosure and the Intervening Effects of Firms' Visibility: Evidence from Australian-Listed Companies". *Journal of Information Systems*, 29, 107-136.
 - Qasim, A., & Al Barghouthi, S. (2017). Corporate internet financial reporting practices of companies operating in emerging economies: An empirical investigation on listed companies in the United Arab Emirates. *International Journal of Business & Society*, 18(3), 641-649.
 - Roberts, C., AbuGhazaleh, N., & Qasim, A. (2012). The determinants of web-based investor relations activities by companies operating in emerging economies: The case of Jordan. *Journal of Applied Business Research*, 28(2), 209-226.
 - Romney, M. B., & Steinbart, P. J. (2021). *Accounting Information Systems*. Pearson Education.
 - Sarifudeen, A. L. (2021). Determinants Of Corporate Internet Financial Reporting: Evidence From Sri Lanka. *Information Technology In Industry*, 9(2), 1321-1330.
 - Septriani, Y. (2022). Does Internet Financial Reporting Reduce Information Asymmetry? *Rafgo*, 2(1), 1-4.
 - Spence, M. (1973). Job market signalling. *The Quarterly Journal of Economics*, 87(3), 355-374.
 - Sharma, A., & Patel, R. (2023). The evolution of internet-based financial disclosures: Trends, challenges, and opportunities. *Journal of Financial Disclosure*, 15(3), 101-120.
 - Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). A survey of corporate governance. *Journal of Finance*, 52(2), 737-783.
 - Stolowy, H., & Reton, J. (2000). *Earnings Management and Financial Fraud*. Wiley.
 - Sushila, S., & Amol, D. (2016). A study of corporate web-based reporting in hotel industry. *Asian Economic and Financial Review*, 6(11), 661-680.
 - Umoren, A. O., & Asogwa, I. E. (2013). Internet financial reporting and company characteristics: A case of quoted companies in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(12), 72-80.

-
-
- Uwuigbe, U. (2012). Web-Based Corporate Environmental Reporting in Nigeria: A Study of Listed Companies. *Internal Auditing & Risk Management*, 7(3).
 - Wang, G. (1993). A Model of Intertemporal Asset Prices under Asymmetric Information. *The Review of Economic Studies*, 60(2), 249–282.
 - Wang, J. L. (2013). Accounting conservatism and information asymmetry: Evidence from Taiwan. *International Business Research*, 6(7), 32.
 - Weli, W., & Betesda, Y. (2021). Information Asymmetry and Firm Value on Web-Based Integrated Reporting System Quality. *Quality - Access to Success*, 22(184), 237–246.
 - Windarti, A. (2020). Is accessibility of internet financial reporting evolving towards more compliance of disclosure? *JeDEM-eJournal of eDemocracy and Open Government*, 12(2), 242-258.
 - Xiao, J. Z., Yang, H., & Chow, C. W. (2004). The determinants and characteristics of voluntary Internet-based disclosures by listed Chinese companies. *Journal of Accounting and Public Policy*, 23(3), 191-225.
 - Yassin, M. M. (2017). The determinants of internet financial reporting in Jordan: Financial versus corporate governance. *International Journal of Business Information Systems*, 25(4), 526-556.
 - Yoon, H., Zo, H., & Ciganek, A. (2011). Does XBRL adoption reduce information asymmetry? *Journal of Business Research*, 64(2), 157-163.
 - Zhang, J. (2015). Voluntary information disclosure on social media. *Decision Support Systems*, 73, 28–36.
 - Zimmerman, J. L., & Watts, R. L. (1986). *Positive Accounting Theory*. Prentice-Hall.

ملحق رقم (١): أسماء الشركات بعينة الدراسة

م	اسم الشركة	م	اسم الشركة	م	اسم الشركة
.١	المصافي	.٢	تمكين	.٣	حاكو
.٤	أرامكو السعودية	.٥	طباعة وتغليف	.٦	تبوك الزراعية
.٧	بترو رابغ	.٨	سيسكو القابضة	.٩	الأسماك
.١٠	الحفر العربية	.١١	الخدمات الأرضية	.١٢	الشرقية للتنمية
.١٣	أديس	.١٤	سابتكو	.١٥	الجوف
.١٦	البحري	.١٧	بدجت السعودية	.١٨	جازادكو
.١٩	تكوين	.٢٠	ذيب	.٢١	الماجد للعود
.٢٢	مبكو	.٢٣	لومي	.٢٤	أيان
.٢٥	بي سي أي	.٢٦	سال	.٢٧	الكيميائية
.٢٨	معادن	.٢٩	نسيج	.٣٠	المواساة
.٣١	أسلاك	.٣٢	صدق	.٣٣	دله الصحية
.٣٤	سابك	.٣٥	ارتيكس	.٣٦	رعاية
.٣٧	سابك للمغذيات الزراعية	.٣٨	لازوردي	.٣٩	الحمادي
.٤٠	التصنيع	.٤١	الأصيل	.٤٢	السعودي الألماني الصحية
.٤٣	جيسكو	.٤٤	مجموعة فتحي	.٤٥	سليمان الحبيب
.٤٦	زجاج	.٤٧	سيراف	.٤٨	دار المعدات
.٤٩	اللجين	.٥٠	مجموعة الحكير	.٥١	فقيه الطبية
.٥٢	فييكو	.٥٣	لجام للرياضة	.٥٤	الدوائية
.٥٥	أنابيب	.٥٦	شمس	.٥٧	جمجوم فارما
.٥٨	نماء للكيمياويات	.٥٩	الخليج للتدريب	.٦٠	أفالون فارما
.٦١	معدنية	.٦٢	الوطنية للتعليم	.٦٣	ام أي اس
.٦٤	لويريف	.٦٥	عطاء	.٦٦	بحر العرب
.٦٧	الزامل للصناعة	.٦٨	هرفي للأغذية	.٦٩	سلوشنز
.٧٠	المجموعة السعودية	.٧١	الأمار	.٧٢	علم
.٧٣	ينساب	.٧٤	أمريكانا	.٧٥	اس تي سي
.٧٦	صناعة الورق	.٧٧	برغرايززر	.٧٨	إتحاد إتصالات
.٧٩	سبكيم العالمية	.٨٠	جاهز	.٨١	زين السعودية
.٨٢	المتقدمة	.٨٣	تهامة	.٨٤	عذيب للإتصالات
.٨٥	كيان السعودية	.٨٦	العربية	.٨٧	الغاز
.٨٨	الفخارية	.٨٩	مجموعة إم بي سي	.٩٠	الخريف
.٩١	أسمنت نجران	.٩٢	الأبحاث والإعلام	.٩٣	أكوا باور

مرافق	.٩٦	إكسترا	.٩٥	أسمنت المدينة	.٩٤
مياها	.٩٩	ساكو	.٩٨	أسمنت الشمالية	.٩٧
كهرباء السعودية	.١٠٢	ساسكو	١٠١	أسمنت ام القرى	١٠٠
الرياض ريت	.١٠٥	باعظيم	١٠٤	الواحة	١٠٣
الجزيرة ريت	.١٠٨	جرير	١٠٧	الكثيري	١٠٦
جدوى ريت الحرمين	.١١١	أبو معطي	١١٠	أسمنت العربية	١٠٩
تعليم ريت	.١١٤	السيف غاليري	١١٣	أسمنت اليمامة	١١٢
المعذر ريت	.١١٧	سينومي رينيل	١١٦	أسمنت السعودية	١١٥
مشاركة ريت	.١٢٠	أسواق ع العثيم	١١٩	أسمنت القصيم	١١٨
ملكية ريت	.١٢٣	أسواق المزرعة	١٢٢	أسمنت الجنوب	١٢١
سيكو السعودية ريت	.١٢٦	أنعام القابضة	١٢٥	أسمنت ينبع	١٢٤
الأهلي ريت ١	.١٢٩	ثمار	١٢٨	أسمنت الشرقية	١٢٧
دراية ريت	.١٣٢	بن داود	١٣١	أسمنت تبوك	١٣٠
الراجحي ريت	.١٣٥	المنجم	١٣٤	أسمنت الجوف	١٣٣
جدوى ريت السعودية	.١٣٨	الدواء	١٣٧	أسمنت الرياض	١٣٦
سدكو كابيتال ريت	.١٤١	النهدي	١٤٠	أسترا الصناعية	١٣٩
الإئماء ريت الفندقي	.١٤٤	مجموعة صافولا	١٤٣	شاكر	١٤٢
الإستثمار ريت	.١٤٧	وفرة	١٤٦	بوان	١٤٥
العقارية	.١٥٠	سدافكو	١٤٩	الصناعات الكهربائية	١٤٨
طبية	.١٥٣	المراعي	١٥٢	الخزف السعودي	١٥١
مكة	.١٥٦	تنمية	١٥٥	الكابلات السعودية	١٥٤
التعمير	.١٥٩	نقي	١٥٨	أميانتيت	١٥٧
إعمار	.١٦٢	المطاحن الأولى	١٦١	البابطين	١٦٠
البحر الأحمر	.١٦٥	المطاحن الحديثة	١٦٤	مسك	١٦٣
جبل عمر	.١٦٨	المطاحن العربية	١٦٧	باتك	١٦٦
دار الأركان	.١٧١	المطاحن الرابعة	١٧٠	مهارة	١٦٩
مدينة المعرفة	.١٧٤	سناد القابضة	١٧٣	صدر	١٧٢
الأندلس	.١٧٧	حلواني إخوان	١٧٦	الموارد	١٧٥
سمو	.١٨٠	نادك	١٧٩	سماسكو	١٧٨
				بنان	١٨١

ملحق رقم (٢): بنود مؤشر الإفصاح عبر الانترنت

ثانياً: معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات	أولاً: معلومات غير مالية (كمية ونوعية)
<p>١- تنمية المجتمع.</p> <p>٢- السياسة البيئية للشركة.</p> <p>٣- تدريب وتطوير العاملين.</p> <p>٤- معلومات الصحة والسلامة المهنية.</p> <p>٥- سياسات جودة المنتج وسلامته.</p> <p>٦- شهادات الجودة.</p> <p>٧- التوظيف وخلق فرص العمل.</p> <p>٨- تمكين المرأة.</p> <p>٩- حقوق الانسان</p>	<p>١- نبذة عامة عن الخلفية التاريخية وإدارة الشركة والهيكل التنظيمي.</p> <p>٢- سياسات التشغيل واستراتيجية الشركة.</p> <p>٣- المنتجات والخدمات.</p> <p>٤- حصة الشركة من سوقي المنتجات الرئيسية.</p> <p>٥- هيكل الملكية.</p> <p>٦- الموارد البشرية وعدد العاملين.</p> <p>٧- المنافسون الرئيسيون.</p> <p>٨- سياسة البحث والتطوير.</p> <p>٩- تكوين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة واسم مراقب الحسابات.</p>
رابعاً: المعلومات المالية	ثالثاً: المعلومات الحوكمية
<p>١- قائمة المركز المالي للعام الحالي مقارنة بالسابق.</p> <p>٢- قائمة الدخل للعام الحالي مقارنة بالسابق.</p> <p>٣- قائمة التدفقات النقدية للعام الحالي مقارنة بالسابق.</p> <p>٤- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للعام الحالي مقارنة بالسابق.</p> <p>٥- قائمة الدخل الشامل للعام الحالي مقارنة بالسابق.</p> <p>٦- الإيضاحات بشأن المعلومات المالية للعام الحالي مقارنة بالسابق.</p> <p>٧- القوائم المالية المختصرة للعام الحالي مقارنة بالسابق.</p> <p>٨- تقرير مراقب الحسابات عن العام الحالي</p> <p>٩- التقرير السنوي الكامل للعام الحالي مقارنة بالسابق.</p> <p>١٠- التقارير ربع السنوية للعام الحالي مقارنة بالسابق.</p> <p>١١- التقارير النصف سنوية عن العام الحالي مقارنة بالسابق.</p> <p>١٢- التقارير القطاعية للعام الحالي مقارنة بأخر سنتين.</p> <p>١٣- ملخص النسب المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية.</p> <p>١٤- التنبؤات المالية (المبدئية).</p>	<p>١- عدد الأسهم.</p> <p>٢- هيكل المساهمين.</p> <p>٣- تقرير رئيس مجلس الإدارة</p> <p>٤- قرارات اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين للعام الحالي والسابق.</p> <p>٥- الإفصاح عن تنوع أعضاء مجلس الإدارة (تنفيذي / غير تنفيذي).</p> <p>٦- الإفصاح عن أكبر عشرة مساهمين في العام الحالي.</p> <p>٧- قائمة بأسماء المديرين التنفيذيين وأرقام هواتفهم.</p> <p>٨- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة (الملف الشخصي).</p> <p>٩- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ومكافآت كبار المديرين التنفيذيين. وكافة المزايا المادية والعينية الأخرى أياً كانت صورتها بتفصيلاتها.</p> <p>١٠- ميثاق وقواعد السلوك الأخلاقي للشركة.</p> <p>١١- أعضاء لجنة المراجعة (الملف الشخصي) ومكافآتهم.</p> <p>١٢- الإفصاح عن إدارة المخاطر ERM التي تواجهها الشركة.</p> <p>١٣- الإفصاح عن كافة المعلومات التي تتعلق بوجود حالة من حالات تعارض المصالح لمجلس إدارة الشركة مع الشركة.</p> <p>١٤- الإفصاح عن قيد أسهم الشركات الناتجة عن إعادة الهيكلة بالتقسيم أو الاندماج ويوضح هيكل المساهمين وعددهم وهيكل مجلس الإدارة.</p>

<p>١٥- سعر السهم الحالي. ١٦- أداء السهم بالنسبة لمؤشر البورصة للسنة الحالية والسابقة. ١٧- ربحية السهم. ١٨- توزيعات الأرباح المقترحة للعام الحالي مقارنة بتوزيعات العام السابق. ١٩- تقارير المحللين بشأن الشركة وتوصياتهم. ٢٠- الإفصاح عن أي تعديلات جوهرية في التقرير السنوي الحالي والسابق. ٢١- مناقشات وتحليلات الإدارة. ٢٢- المعلومات المستقبلية. ٢٣- الإفصاح عن وجود تغير سعري في اتجاه واحد بنسبة أكبر من 50% خلال مدة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بنسبة أكبر من 75% خلال مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر بما لا يتناسب مع اتجاه مؤشرات السوق و/أو القطاع الذي تنتمي إليه الشركة المصدرة و/أو نتائج أعمال الشركة المصدرة ومدى وجود أخبار جوهرية تبرر ذلك التغير.</p>	
خامساً: المعلومات عن العلاقات مع المستثمرين والوسائل ذات الصلة	
<p>١٠- نقرة واحدة للوصول إلى المعلومات المالية. ١١- نقرة واحدة للوصول إلى البيانات الصحفية. ١٢- توقيع مراقب الحسابات وختم المراجعة. ١٣- خيار تنزيل المعلومات المالية بصيغة Excel ١٤- خيار تنزيل المعلومات المالية بصيغة PDF ١٥- خيار تنزيل المعلومات المالية بصيغة HTML ١٦- محرك البحث الداخلي. ١٧- الفيديو للاجتماعات السنوية العامة. ١٨- لينك مواقع البورصة على شبكة الإنترنت.</p>	<p>١- جدول المحتويات / خريطة الموقع. ٢- النسخة الإنجليزية من الموقع ٣- النسخة الإنجليزية من التقارير السنوية. ٤- اسم مسؤول العلاقات مع المستثمرين. ٥- البريد الإلكتروني ورقم الهاتف والعنوان البريدي ومنصة الشركة على وسائل التواصل الاجتماعي. ٦- ملفات صوتية وفيديو وصور توضيحية ورسوم بيانية. ٧- الأسئلة المتداولة للمستثمر. ٨- اتصل بنا. ٩- نقرة واحدة للوصول إلى قسم علاقات المستثمرين.</p>

The Impact of web-based corporate reporting on Information Asymmetry in the Saudi Stock Market

Abstract:

This study aims to examine and test the impact of the level of corporate internet disclosure on information asymmetry in the Saudi stock market, focusing on a sample of non-financial companies listed in the Saudi Stock Exchange during 2024. The level of internet disclosure was measured by developing an Internet Disclosure Index comprising 73 items. Content analysis of the websites of the sampled companies was conducted using a dichotomous procedure, assigning a score of one if the company disclosed the item and zero if it did not. Information asymmetry was measured using the relative bid-ask spread.

Using multiple linear regression analysis, the study found a significant negative relationship between the level of corporate internet disclosure and information asymmetry in the Saudi stock market. This supports the study's hypothesis that higher levels of internet disclosure are associated with lower information asymmetry. Additionally, the results indicated a significant positive relationship between firm size and information asymmetry, suggesting that larger firms tend to have higher relative bid-ask spreads, potentially reflecting the influence of higher liquidity in larger firms on market structure. The study also revealed a significant negative relationship between both firm age and profitability and the level of information asymmetry. However, no significant relationship was found between return on assets or return on equity and information asymmetry, implying that their impact on the relative bid-ask spread is less pronounced compared to other variables.

Keywords: web-based corporate reporting, Information Asymmetry, and Saudi Stock Market.